الجمهورية الجزائريّة الديمقراطيّة الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

عنوان المذكرة:

المناظرات النّحويّة في تاريخ النَّحو العربيِّ
–نماذج مختارة–

مذكّرة ضمن متطلّبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في الشّعبة اللّغويّة
تخصص: لسانيات عربيّة

إعداد:
– آمال لعداسي
– خولة مسعود لغموش

–إشراف الأستاذة:
جيهان بلمولود

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
مصطفى بوبعيّو	أستاذ محاضر "ب"	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
جيهان بلمولود	أستاذ محاضر"أ"	مشرفا ومقررا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
سعاد زنّير	أستاذ مساعد "أ"	ممتحنا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وعرفان

بادئ ذي بدء ، نشكر الله سبحانه تعالى على نعمه الجليلة ، أنه تبارك وتعالى أمدنا بالصحة والقوة وكان عونا ودعما . أحمده عز وجل أنه وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الرشاد والثبات لإعداد هذا البحث ونرجو أن يكون ذخرا في ميزان الحسنات يوم القيامة .

ونشكر كل من تلقّينا منه علمًا صالحا أو عملا مفيدا لمواصلة مشوارنا الدّراسيّ...

كما نتوجّه بجزيل الشكر للأستاذة المشرفة "جيهان بلمولود" الّتي قدّمت لنا نموذجا منفردا في الإثراء العلميّ والمتابعة الدّقيقة لكل خطواتنا في إعداد هذا البحث بالإضافة إلى تجاوزها بوقتها وجهدها واجبات الإشراف لتثري المذكّرة بعلمها وملاحضاتها فكانت

نعم المدرّس ونعم الموجّه، ونشكر كل الأساتذة الّذين تمدرسنا على أيديهم.

و نتوجّه بالشكر للجنة المناقشة الأستاذ مصطفى بوبعيّو رئيساً والأستاذة سعاد زنّير عضوا ممتحنا لقبولهم دعوتنا واحتوائهم رسالتنا المتواضعة وعلى ملاحظاتهم الآتية وعلى ما سنفيد منهم جميعا...

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا طيلة فترة المرحلة الجامعية من قريب أو من بعيد بالكثير أو بالقليل، حتى ولو كلمة طيبة أو ابتسامة عطرة .

إلى كل هؤلاء نقول لهم :

" بارك الله لكم وجعلها في ميزان حسناتكم وجعل الجنة مثواكم "

"آمين"

إهداء**

الحمد لله حمدا كثيرا.

الحمد لله الذي وفّقني للوصول إلى هذه المرحلة

الشّكر لنفسي على الاصرار والعزيمة في تحقيق التّقدّم والأحسن.

أهدي ثمرة جهدي لمن قال فيهما تبارك وتعالى : { وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا} [الإسراء : 24]

إلى أبي وأمّي حفظهما الله.

إلى أبي الثّاني "عمّي الوحيد".

إلى إخوتي الذين كانوا سندا لي في الحياة.

وإلى كلّ أفراد عائلتي، إلى رفيقاتي اللّاتي سرنا سويّا نحو الكفاح والنّجاح.

إلى من علّمونا حروفا من ذهب في نهل العلوم ، أساتذتي.

إلى كل من ساندني من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيّبة.

أمال

إهداء

أهدي ثمرة جهدي

لمن قال فيهما تبارك وتعالى :{ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا} [الإسراء : 24]

إلى نبع الحنان ومصدر الأمان التي أنارت دربي بنصائحها وسهرت اللّيالي من أجل سعادتي إلى حبيبة قلبي وقرّة عيني

أمي جنّتي وقدوتي حفظها الله

إلى من علّمني القوّة والصّبر على تحدّي الصّعاب ووهبني حبّ الحياة أبي

إلى إخوتي الحمد لله على وجودكم ،أنتم أحسن مثل لي للتّميّز

غلى كل أفراد عائلتي ، إلى رفيقاتي اللاتي سرنا سويّا نحو الكفاح والنّجاح.

إلى من علّمونا حروفا من ذهب في نهل العلوم أساتذتي .

إلى كل من ساندني من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيّبة.

خولة

مقدّمة

مقدمة:

حظيت اللغة العربية بمكانة مرموقة بين باقي اللغات، وما يميّزها أنّها لغة القرآن الكريم، وهو ما جعلها ميدانا للتّنافس الشّريف بين علمائها عربا وعجما، فزخرت الكتب بنفائسها وأضحت كاللؤلؤ المكنون، فحقّ لها أن تكون مجالا للدّراسات النّحوية، فهب الدّارسون والعلماء لوضع قوانين وقواعد تضبطها وتحفظها والألسن من الوقوع في الخطأ واللحن، فكان لهم السّبق والأفضليّة في توفير الجوّ الملائم لنشوء علم قائم بذاته له ضوابطه وأصوله التي يرتكز عليها، وهو علم النّحو العربيّ .

ولقد شهد هذا الأخير أوّج تطوراته مع ظهور الخلافات النّحويّة التي كانت تدور بين نحاة المصرَين البصرة، الكوفة، فلكل منهما منهجه الخاص في تقديم المسألة المتنازع حولها، أين يسعى كل طرف لإبداء رأيه على حساب الطرف الآخر في شكل مناظرة لغويّة تجري بين فريقين من ذوي المعرفة القادرين على التّناظر حول الموضوع النحوّي بأسلوب سلسيتم فيه تقديم الأدلّة والبراهين الكافيّة للوصول إلى الحقيقة والصواب.

من هنا كانت انطلاقتنا للبحثفي الجذور التّاريخيّة للمناظرات في تاريخ النّحو العربيّ، وهي الأساس الذي يرتكز عليه موضوعنا وارتأينا أن نتوقف فيها عند بعض المسائل النحويّة الّتي أثارت فضولنا لما صيغت في قالب حواريٍّ جدليّ، وعليه جاء بحثنا موسوما ب:

المناظرات في تاريخ النّحو العربيّ – نماذج مختارة–

ولمعالجة هذا الموضوع حاولنا الإجابة عن سؤال رأيناه هامّا هو:

هل كانت المناظرات النحوية في الأصول أو الفروع؟

وقد تفرّعت عنه جملة من الأسئلة، نوردها كما يلي:

- ماهيّ المناظرة؟ وماهيّ أهمّ المصطلحات المقابلة لها؟

- كيف ارتبطت المناظرة بالنحو العربيّ؟ وهل كان طرفاها من النحاة فقط أو من غيرهم؟

-أين تجلّت الدوافع الّتي أدّت إلى ظهور المناظرات النحويّة؟ وماهي الأسس التي انبثقت منها أركانها وشروطها وآدابها؟

ومن الأسباب التي دفعتنا للبحث في الموضوع ونصرُّ عليه القيمة التي تكتسبها المناظرات كونها سجلا تاريخيًّا حاملا للمسائل الخلافيّة، ورغبتنا في الاطّلاع على خباياها ومحاولة استيعاب قواعدها، أضف إلى ذلك توجيه الأستاذة المشرفة وتشجيعها لنا على طرق أبوابها والغوص في مختلف جوانبها، ومحاولة إبراز آراء النّحويّين المتناظرين على شكل سؤال وجوابلإقناع كلّ منهما الآخر.

وكان هدفنا الرئيس من هذه الدراسة إلقاء الضوء على الطريقة التي يُعرِّف بها النحويونبآرائهم ومواقفهم وطريقتهم في الاستدلال والبرهنةعلى القواعد النّحويّة المتطرقّ إليهابتوظيف مناهج وأصول النحو العربي.

وحريّ بنا أن نشير إلى أنّ دراستنا هذه لم تكن رائدة في مجال المناظرات النّحويّة، بل هي نقطة في بحره، حيث أنّها اتكأت كغيرها على بعض الرّسائل الجامعيّة التي كانت لنا خير معين وبخاصة ارتباطها بالنّحو، نذكر منها:

النّحو والصّرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتّى نهاية القرن الخامس الهجريّ محمد آدم الزّاكي رسالة مقدّمة لنيل درجة الدّكتوراه، المناظرات والمحاورات وأثرها في الدّرس اللّغويّ" كتاب طبقات النّحويّين و اللغويين للزُّبيدي أنموذجا" مختار بزاوّية.

ومن المصادر والمراجع الّتي أفاد منها بحثنا نذكر:

الكتاب لسيبويه (ت180هـ)، طبقات النّحويين واللغويّين لمحمد بن الحسن اليزيديّ، المدارس النّحويّة شوقي ضيف، ضوابط الأصول والاستدلال لعبد الرّحمان حسن حبنّكة الميدانيّ،

ولمعالجة إشكاليّة البحث وفحص فرضيّاته؛ قمنا بهيكلته في شكل مقدّمة وفصلين وأنهيناه بخاتمة، فجاءت خطّة البحث على النّحو الّتالي:

الفصل الأوّل: عنوناهب: المناظرات والنّحو والعربيّ، وقد تفرعت فيه الدّراسة إلى ثلاث مباحث:

الأوّل منها تحدّثنا فيه عن أبرز المفاهيم الاصطلاحية التي لها علاقة مباشرة بموضوعنا.

والثّانيأشرنا فيه إلى نشأة النّحو العربيّ وعلاقته بالمناظرة، مركزّين على أهمّ الأحداث والبواعث الحقيقيّة الّتي ساهمت في نشأتها.

والثّالث تناولنا فيه أركان وشروط المناظرة، بالإضافة إلى جانب الأنواع والآداب التي تتكئ عليها العمليّة الحوارّية بين طرفا المناظرة.

أمّا **الفصل الثّاني**: فكان تطبيقيّا؛ عالجنا فيه نصوص مختارة لمناظرات نحويّة وقعت بين علماء مدرستي الكوفة والبصرة، أين وقفنا فيها على هيكل بناء المناظرة، وذلك بتوثيق نصّها والقضيّة المعالجة فيها، ومن

ثمَّ تحديد الإطار "الزّمكاني" الذّي كان يغيب ذكره في بعض المسائل، لنعرض بعدها مجمل الحجج المقدّمة من أصحاب المذهبين بالشرح والتّحليل مشيرين إلى جملة الأصول المعتمدة كالسّماع والقياس، والإجماع، وفيه ثلاث مباحث:

الأوّل: خصّصناه للحديث عن المسألة الزّنبوريّة الشّهيرة وهي مناظرة دارت بين سيبويه (ت180هـ) والكسائيّ (ت189هـ).

الثّاني: جمعنا فيه بين مناظرتين؛ الأولى كان موضوعها جواز إعمال"ليس" وإهمالها بين عيسى بن عمر الثّقفي(ت149هـ)و أبي عمرو بن العلاء(ت154هـ)، أمّا الثانية فتضمّنت الرّفع في خبر" إنّ"بين أبي عثمان المازنيّ (ت249هـ) وجماعة من النّحويين.

-الثّالث: عالجنا فيه "أسلوب التّعجب" بين محمد بن يزيد المبرّد(ت385هـ) وأبو إسحاق الزّجاج (ت 311هـ)، لنقف بعدها على مناظرة الخلاف في رافع المبتدأ الّتي جرت أحداثها بين زياد الفرّاء (ت207هـ) وأبو عمر الجرميّ(ت225هـ).

وانتهينا إلى خاتمة تضمّنت أهمّ النتائج المتوصّل إليها في البحث، ثمّ قائمة المصادر والمراجع المعتمدة.

وقد توخينا منهجيّة تمثلت في استعمالنا للمنهج الوصفيّ التّاريخي، ومتبعيّن آليّة التّحليل بهدف استقراء الجهود المبذولة للنحاة.

وممّا لاشكّ فيه أن من يخوض غمار البحث والمعرفة لا يسلم من المشاكل والصّعوبات الّتي تصادفه في أثناء البحث العلميّ، ولعلّ أبرز عائق واجهنا عامل الزّمن، حيث أنّنا لم نبدأ في وقت مبكّر وهو ما جعلنا

نتعثر قليلا، وكذا صعوبة الوصول إلى بعض الكتب الّتي لها ارتباط مباشر بموضوع البحث لعدم توفرها في مكتبة الجامعة أو على شبكة الأنترنيت، وإن وجدت كان لابد من دفع المال لتحميلها، زد على ذلك تشعبّ المادة العلميّة النحويّة المتعلقّة بالآراء الخلافية بين النّحاة؛ ممّا صعبّ علينا عملية البحث، وكثرة الضغوطات التّي أصابتنا في حياتنا اليوميّة.

وفي الختام نتوجّه بأسمى عبارات الاحترام والتقدير، وجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذة المشرفة التّي تكبّدت معنا عناء إنجاز هذا البحث، حتّى نخرجه في أحسن صورة، فلم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها طوال هذه الفترة، فجزاها الله عنّا خير الجزاء وفتح عليها في الدّارين، ولأعضاء لجنة المناقشة الأستاذة سعاد زنّير ، والأستاذ مصطفى بوبعيّو الّذين شرّفونا بقراءة هذا العمل، وإلى كلّ من ساعدنا ولو بكلمة طيّبة.

الفصل الأوّل:
المناظرات والنّحو العربي

المبحث الأوّل:
مفاهيم اصطلاحيّة

1-المبحث الأوّل: مفاهيم اصطلاحيّة:

-تمهيد :

تعدُّ المناظرة لونا من ألوان الخطاب* اللغويّ الموحَّد بين شخصين أو أكثر حول قضية ما، فتختبر العقل البشريّ باستعمال أساليب وطرق في مواجهة اعتراض الطّرف الآخر ومحاولة إقناعه باعتماد جملة من الأدلّة والبراهين العلميَّة في إطار الالتزام بالاحترام وتوفير جوٍّ هادئ لإنتاج نقاش مفتوح وهادف يعود بالنّفع على الجميع، والاقتداء بجملة من الأخلاق للوصول إلى الغاية المنشودة.

والباحث في تاريخ النّحو العربيّ يجد أنّ النحاة" بعد أن قعّدوا لغتهم وهذَّبوها وصنّفوها في أبواب وزادوا عليها وأضافوا ما أضافوا من تأويلات وتعليلات..."[1] كانت سبب في ظهور مناظرات لغوّية حول مسائل خلافيّة ، تارة تكون بين نحويي المدرسة الواحدة، وأخرى بين النّحاة البصريّين والكوفيّين، أو نحاة المدارس الأخرى: أندلسيّة، ومصريّة، وبغداديّة، ومغربيَّة.

[1]- أحمد سليمان ياقوت: ظاهر الإعراب في النّحو العربيّ وتطبيقاتها في القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م، ص: 4.

*الخطاب وهو اللغة" اسم مشتق من مادّة خطب ومعناه مراجعة الكلام، ومنه المخاطبة وهيّ صيغة مبالغة تفيد الاشتراك و المشاركة في فعل الشّيء، أمّا في الاصطلاح : فهو اللّفظ المتواضع عليه، المقصود به إفهام من هو متهيء لفهمه"ينظر: إكرام بن سلامة: الخلفيّة اللغوية لتحليل الخطاب الشعري في تحليل كتاب الموّشح للمرزباني، ص:81، فالمقصود باللّفظ هنا الكلام أو الرسّالة المراد إيصالها وبقوله إفهام قصد الطرف المرسل، والمتهيءللفهم هو المرسل إليه،إذا يمكننا القول أنّ الخطاب عبارة عن كلام يتضمن ثلاث عناصر(مرسل، ومرسل إليه، رسالة) ويمكن أن نسقط هذه المسميّات على أركان المناظرة فيمثل المرسل والمرسل إليه طرفا المناظرة وقد يكون المرسل إليه هو الجمهور، أمّا الرّسالة فتتمثل في الموضوع أو القصد المعلن عنه في القضيّة المراد التنّاظر حولها.

وقبل أن نغوص في موضوعنا الأساسيّ ينبغي أوّلا أن نشير إلى مفهوم بعض المصطلحات الّتي لها علاقة بموضوعنا لإزالة الغموض والإبهام عنها.

1-مفهوم المناظرة:

أ-لغة:

تستعمل مادة (نظر) في المعاجم العربية بمعنى التمعنّ والتدبّر، وفيها يذكر الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت170هـ) فيقول:"نظر إليه ينظر نظرًا، وتقول: نظرت إلى كذا وكذا من نظر العين ونظر القلب"[1]، فاشتمل هذا التعريف على معنيين: أحدهما تعلق بالمعنى الحسي وهو النظر بالبصر، والثاني حمل صفة التفكر وإثارة العقل والوجدان معا.

ومنه يقال:" النون والظاء والراء أصل صحيح يرجع فروعه إلى معنى واحد وهو تأمل الشيء ومعاينته، وهذا نظير هذا، من هذا القياس؛أي أنه إذا نظر إليه وإلى نظيره كان سواء"[2]والمراد بالنظير ها هنا المقابل أو المواجه للآخر إما في مقام المناقشة أو التعليل لإثبات فكرة ما، وقد يخرج معناه إلى التأمل والقياس.

ومن جهة أخرى أورد ابن منظور (ت711هـ) في معجمه لسان العرب تعريفا للمناظرة قائلا:" هي أن تناظر أخاك في أمر إذا نظرتما معا كيف تأتيانه، والتناظر التراوض في الأمر، ونظيرك الذي يراوضك وتناظره، وناظرت فلانًا أي صرت له نظيرًا في المخاطبة"[3]، فكانت بذلك بمثابة حوار بين شخصين حول موضوع معين في شكل خطاب لغوي يتم التفاعل فيه فيما بينهما بغية الوصول إلى الصواب والحق.

---

[1]- أبو عبد الرحمان الخليل بن أحمد الفراهيدي: معجم العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ج:4، ص:237.

[2] - أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي: مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ج:5، ص:444.

[3]- أبو الفضل جمال الدين بن منظور: لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، 1999م، ط:3، ج: 14، مادة(ن،ظ،ر)، ص-ص: 193-194.

وغير بعيد عن هذا جاء في المعاجم اللغوية المعاصرة أن كلمة المناظرة" مصدر نظر/نظر إلى/نظر في/ نظر ب/أطال النظر في كذا/ أنعم النظر في كذا: تأمله، فكر فيه بدقة أعاد النظر في الأمر: نظر فيه من جديد"[1].

وعليه فإن مادة " نظر" تحمل عدة دلالات تفهم من خلال سياقها في الجملة، وهي في الوقت نفسه لا تخلو من استعمال الحس(العين) والعقل(التأمل والتدبر) من ذلك قوله تعالى:" **قُلْ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ والأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الآيَاتُ والنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ**" (يونس/101)؛ أي انظروا "من العبر باختلاف الليل والنهار، ومجرى النجوم والأفلاك ونتاج الحيوان وخروج الزرع والثمار، ووقوف السماوات والأرض بغير عمد"[2]، وفيها دعوة إلى التدبر في خلق الله سبحانه وتعالى وإعمال النظر في ملكوته، ومنه يقال:" نظر إلى الشيء نظرا أبصره وتأمله بعينه وفيه تدبّرٌ وتفكُّرٌ، فتقول: نظر في الكتاب ونظر في الأمر، وناظر فلانا صار نظيرا له وباحثه وباراه في المحاجَّة "[3]، وما هذا الكلام سوى تأكيد على المعنى السابق الذي جاء في نص الآية والذي يستدعي النظر بالبصر والبصيرة معا حتى يصل الإنسان إلى الغاية المراد الوصول إليها.

---

[1]- أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط:1، 2008م، مج:1، ص: 2233.

[2]- محمود ابن أبي الحسن النّيسابوري: إيجاز القرآن في معاني القرآن، تح: حنيف بن حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995م، ط:1، مج:1، ص: 405.

[3]- إبراهيم أنيس: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، (د-ط)، (د-ت)، ص- ص: 931- 932.

ب–اصطلاحا:

تعددت المفاهيم الاصطلاحية للمناظرة، وتباينت بين القدماء والمحدثين فقد أولوها عناية كبيرة باعتبارها المحرك الأساسي لعملية الحوار التي تدور بين شخصين أو مجموعة من الناس حول قضية معينة من خلال توظيف جملة من الآليات والتقنيات العقلية المنطقية يُتَمَكَّنُ بها من إقناع الطرف الآخر، وإذا ما تتبعنا آراء العلماء والباحثين في مدلولها الاصطلاحي نلاحظ أن كلاً منهم عالجها من زاوية مختلفة، فالبعض عرّفها بذكر الهدف منها وتعداد أطرافها والعلاقة بينهما، ومنهم من جعلها مرادفة لمصطلحات أخرى كالجدل والمحاورة،وسنقف عليهما فيم بعد حتى يتسنى لنا بيان الفروق بين المصطلحات، وفريق أورد لها مفهوما انطلاقا من الأسلوب، وفي خضم هذا الجدل القائم بين التعريفات يقدم الجرجاني(ت816) تعريفه ويقول:"المناظرة النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين شيئين إظهارا للصواب "[1]مبعدا بذلك النظر الحسي الذي يعتمد غالبا على العاطفة، واقتصر على النظر المعنوي لاعتماده على العقل، فكانت المناظرة كما يفهم من هذا التعريف بحث عقلي يتم من طريقين مختلفين في الرأي يقصد من خلالها إظهار الصواب والدفاع عن الحق بغية اجتناب الخطأ.

والذي يؤكد هذا ما ذهب إليه الباحث محمد الأمين الشّنقيطيّ حين عرفها انطلاقا من أسلوبها وطريقة الحوار فيها إذ يقول:"هي المحاورة في الكلام بين شخصين مختلفين يقصد كل واحد منهما تصحيح قوله

[1]– علي بن محمد السيد علي الزين الجرجاني: معجم التعريفات، دار الكتب العلمية، ط:1، 1403هـ/1983م، ص: 195.

وإبطال قول الآخر مع رغبة كل منهما في ظهور الحق"[1]،وما كلامه هذا سوى دعوة صريحة لإعمال الفكر والنظر حول موضوع ما بهدف الوصول إلى حقيقة معينة أو تغليب رأي على حساب الآخر.

2- الجدل:

أ-لغة:

تجمع المعاجم اللغوية على أن " الجيم والدال واللام أصل واحد وهو من باب استحكام الشيء في استرسال يكون فيه، وامتداد الخصومة ومراجعة الكلام"[2]، فهذا الأصل جمع في ظاهره معنيين؛ أولهما الاستحكام والمراد به ضبط الشيء بقوه وإحكام، وثانيهما الاسترسال بمعنى الطول أو الإطالة فصار المراد به إصدار حكم حول موضوع احتدم الصراع فيه مطولا بين شخصين ومنه قولك:" جدل يجدل اشتدت خصومته، ورجل جَدِلٌ شديد الجدل إذا كان قويُّ الخصام، وجادل مجادلةً جدالاً ناقشه وخاصمه، والمجادلة هي المناظرة والمخاصمة"[3]، فصار كل ما يحتمل الخصام ويكون فيه تناظر بين طرفين يسمى جدالا.

[1]- محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي: آداب البحث والمناظرة، تح: سعود بن عبد العزيز العريفي، دار علم الفوائد،(د-ت)، (د-ط)، ص: 139.

[2]- ابن فارس: مقاييس اللغة، ج:1، ص: 433.

[3]- ابن منظور: لسان العرب، مج: 1، ص: 420.

ب–اصطلاحا:

اختلفت آراء العلماء وتباينت حول المدلول الاصطلاحي للفظ "الجدل"، فقد أورده الجاحظ(ت868هـ) مرادفا لمصطلح المناظرة وجملة من المصطلحات، فيعرفه قائلا:" لفظة الجدل مرادفة لطائفة من الكلمات بينهما المنازعة والمناظرة والمجادلة... والمراء والمغالبة وهي جميعا تفيد معنى الجدل والمناقشة على اختلاف درجاته"[1]،فهذه المصطلحات وإن بدت أنها تؤدي معنى واحدا إلا أنها في الحقيقة تختلف مدلولاتها عن بعضها البعض، فالجدل أو المجادلة " دفع المرء خصمه وإفساد قوله، وقد يقصد به تصحيح كلامه وهو الخصومة في الحقيقة"[2]؛ أي أن لكل واحد رأيا مختلفا عن الآخر، فيطرحه للنقاش والجدال فيم بينهما، ويكون فيه "إلزام الخصم والتغلب عليه في مقام الاستدلال وكيفية الانتصار وتغليب رأي على حساب الآخر"[3]على عكس المناظرة التي يقع "فيها النظر من جانبين في مسألة من المسائل قصد إظهار الصواب فيها، فالمناظر هو ما كان "عارضا" أو "معترضا" وكان لعرضه أو اعتراضه أثر هادف ومشروع في اعتقادات من يحاوره وراء الإقناع والاقتناع برأي سواء ظهر صوابه على يد هذا أو على يد محاوره"[4]، فهي إذا تتشكل من طرفين هما العارض والمعترض في مسألة ما قصد الوصول إلى الحق، ولو أردنا من خلال هذا الطرح الوقوف على الفرق بين المصطلحين على اعتبار أن الثاني(المناظرة) جزء من (الجدل) لقلنا:

---

[1]– ميشال عاصي: مفاهيم الجمالية والنقد في أدب الجاحظ، دار العلم الملايين، بيروت، 1981م، ط:2، ص: 102.

[2]– ينظر: حياة عبيد، فتيحة حسيني: المناظرة في الكريم بين الإبلاغ والإمتاع، مجلة المنهل، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، جوان 2006م، مج: 2، العدد: 1، ص: 158.

[3]– محمد أبو زهرة: تاريخ الجدل، دار الفكر العربي، بيروت، 1943م، ط:1، ص: 5.

[4]– طه عبد الرحمان: أصول الحوار وتجديد علم الكلام، الدار البيضاء، بيروت–لبنان، 2000م، ص–ص: 46–47.

– الجدل احتجاج باللسان يعتمد على ما هو عقلي منطقي، أما المناظرة فقد يقع فيها إعمال للفكر والتأمل أي أنها تعتمد على جانبين حسي معنوي وآخر عقلي.

–المناظرة قد تكون من طرف واحد لجماعة، أما الجدل فلا يصح إلا بين اثنين.

– تهدف المناظرة إلى إظهار الحق والصواب من الخطأ في القضية المتناقش حولها، أما الجدل فهدف إلى الانتصار والغلبة على حساب الطرف الآخر.

–3–المحاورة:

أ–لغة:

إذا ما وقفنا على مدلول مادة "حور" في المعاجم العربية لوجدنا أن معناها" الرجوع عن الشيء وإلى الشيء"[1]، فتقول في كلامك" هم يتحاورون أي يتراجعون في الكلام والمحاورة مراجعة المنطق والكلام في المخاطبة وقد حاوره"[2]،ألا ترى أنّ المحاورة عبارة عن خطاب لغوي"يراجع فيه المتحاوران الكلام بهدف الاستفادة ،وهي " مفرد جمعه المحاورات ومصدره حاور وهي: جدل بين اثنين أو أكثر في موضوعات معينة، فتقول: دارت محاورة بين الأعضاء حول قضية تعريف العلوم"[3]،وفي هذا بيان لإحدى شروط المحاورة وهو أن يكون عدد المتحاورين اثنان فما فوق حتى يصح الجدل والحوار بينهم.

[1]– ابن منظور: لسان العرب، ج:1، ص: 264.
[2]–المرجع نفسه، ص: 264.
[3]–مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، ص: 579.

ب–اصطلاحا:

يتداخل مصطلح المحاورة مع المناظرة في كثير من التعريفات، وكأنهما لفظان لمعنى واحد، فالعرب كانت"إذا اجتمعت للمحاورة أو المناظرة إنما تستحسن وتؤثر إذا اجتمعت مع الصواب سرعة الحضور"[1]، وهي بهذا مساوية لها (المناظرة) من حيث الهدف والغاية في إظهار الصواب لما فيها من "مراجعة للكلام بين طرفين أو أكثر دون وجود خصومة بينهم بالضرورة"[2]،ويتم فيها "إدارة الفكر بين الأطراف المتنازعة عن طريق الأخذ والرد في الكلام وطرح الحجة والرد عليها وبيان الرأي والرأي المضاد له"[3]، وعليه فالحوار ما هو سوى تردد للكلام بين طريفين يستمع أحدهما إلى الآخر حول مسألة ما،ويُقدّمان الحجج والبراهين حول ما يدور بينهما من كلام، وبالتالي يمكن اعتباره آلية من الآليات الأساسية التي تقوم عليها المناظرة.

4–مفهوم النّحو:

تعد اللغة العربية، من أشرف لغات العالم، ومن تمام شرفها أنها لغة القرآن الكريم، لغة حباها الله حرفا خالدا، فحق لها أن تكون موضع عناية واهتمام الدارسين، عناية تجلت من خلال البحث في علومها المختلفة،ويعد علم النحو أجل هذه العلوم، كيف لا وهو الذي كان يمثل للعرب عنوان ثقافتهم وفصاحتهم، فقد كانوا ينطقون على سليقتهم وفطرتهم دون تكلف وعناء، لكن بعدما تسرب اللحن في ألسنتهم نتيجة اختلاطهم بالأعاجم، هذا الاختلاط دفع النحاة إلى وضع قواعد تضبط كلامهم وتحفظ

[1]– علي الحسن الشريف أمالي المرتضى: غرز الفوائد ودرر القلائد، تح: محمد أبو إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1954م، ط:1، ج:1، ص: 74.

[2]–أبو عمر محمد بن عبد الملك الزغي: أصول المناظرة وروائع المناظرات، دار التقوى، 1432هـ/2011م، ط:1، ص: 9.

[3]– سناء محمد سليمان: في أدب الحوار بين الأصالة والمعاصرة، القاهرة، 2013م، ط:1، ص: 23.

لغتهم عن طريق تتبع لغات القبائل في كلامها ومن جاء ما يسمى بالنحو العربي، وحتى يتسنى لنا فهم معناه لابد أن نقف على معناه اللغوي والاصطلاحي.

أ–لغة:

إنَّ أشدَّ ما يلفت انتباه الباحث في المعاجم العربية أن كلمة النحو لم تخرج في معناها اللغوي عن إطار القصد والجهة والطريق، وفيه يقول الأزهري(ت370هـ):" النحو القصد، ومنه نحو الشيء ونحوت نحو فلان أي قصدت قصده، ثم قال: بلغنا أن أبا الأسود الدؤلي وضع وجوه العربية وقال للناس أنحو نحوه فسمي نحوا"[1]، فصار النحو بهذا المفهوم يدل على معنى الجهة والمسلك.

أما الجوهري(ت 393هـ)فيقول:" النحو القصد والطريق، ويقال نحوتُ نحوك أي قصدت قصدك"[2] بمعنى اتبعت طريقك فيم ذهبت إليه، ألا ترى أنك تقول:" نحا بمعنى النحو، والنحو القصد والطريق، وقد يكون ظرفا ويكون اسما، ونحاه ينحوه ويَنْحَاهُ نحوا وانْتَحَاهُ أي قصده"[3] فلم يخرج هذا التعريف عن سابقيه إلا أنه أضاف معنى جديدا عدَّ من خلاله شيئا من النحو ألا وهو الاسم والظرف والفعل في قوله نحا.

---

[1]-محمد بن أحمد الأزهري: تهذيب اللغة، تح: محمد عوض، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م، ط: 1، ج: 5، مادة(ن،ح،و)، ص:163.

[2]– أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلوم للملايين، بيروت، 1407هـ/1987م، ط: 4، ج:6، مادة(ن.ح.و)، ص: 503.

[3]– ابن منظور: لسان العرب، ج: 14، ص: 76.

ب-اصطلاحا:

اهتم اللغويون القدماء بالنحو العربي وأولوه عناية فائقة تجلت هذه الأخيرة في محاولة شرحه وضبط قواعده ومفاهيمه حتى يسهل على الباحث فيه استيعابه، أضف لهذا قدرته على المحافظة على اللغة وانتشارها في الاستعمال بين أفراد الجماعة اللغوية بعيدا عن اللحن والخطأ، ولعل أقدم محاولة لتعريفه ما أورده ابن السراج (ت316هـ) أين قال:" النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب،حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة"[1] فهم الأصل الثابت الصحيح، وعلى المتكلم أن يَنْحُوَ كلام العربي وطريقة إفصاحه "في تصرفه من إعراب كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب .... وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها"[2] ليجمع هنا بين جانبين من جوانب اللغة أحدهما صرفي يظهر من خلال التثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والآخر نحوي يظهر في الإضافة، والإعراب، والتركيب، إلا أنه لم يخرج عن فكرة أن النحو محاكاة للعرب في طريقة كلامها حتى يتبع الأعجمي أهل اللغة في الفصاحة.

وخلاصة القول النحو العربي لا يخرج عن كونه محاكاة العرب في طريقة كلامها، وهدفه الأساس

حفظ اللسان من الخطأ في الكلام سواء كان عربيا أو أعجميًا.

---

[1]- أبو بكر محمد بن سهل بن السراج: الأصول في النحو العربي، تح: عبد الحسين القتلى، مؤسسة الرسالة، لبنان،1997م، ج:1، ص:36.

[2]- أبو الفتح عثمان بن جنيّ: الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،1993م، ج:1، ص: 35.

المبحث الثّاني:
نشأة النّحو العربي وعلاقته بالمناظرات

-المبحث الثّاني: نشأة النحو العربيّ والمناظرات:

-1- نشأة النّحو العربي:

نشأت اللغة العربية في أحضان شبه الجزيرة العربية منذ زمن بعيد لا تشوبها شائبة، فقد أثبتت الدراسات أن العرب يتكلّمون على سجيتهم وسليقتهم دون الرجوع إلى قوانين تضبط ألسنتهم" فتصدر منهم الألفاظ دالة على المعاني التي يردونها ويفهمونها بصيغها وحركاتها دون أن تكون لهم صنعة في ذلك أو مدرسة يتعلمون فيها قواعد اللغة فلا يحيدون عنها"[1]، إذا لم يكن هناك سبب لتقعيد العربية وتقنينها مادامت محجوزة في رقعة الفصاحة، لكن مع ظهور الفتوحات الإسلامية واتساع رقعة المسلمين بدأ اختلاط العرب بالأعاجم بخاصة، فتأثروا بهم ولم يستطع كل من دخل تحت لواء المسلمين أن يحاكي لغتهم ويتعلمها تمام التعلم، فأصاب لغتهم اللحن حتى وصل الأمر ببعضهم إلى الخطأ في قراءة القرآن الكريم، فتولد لديهم هاجس الخوف من تحريفه وضياع لغتهم فأخذوا يبحثون عن ضوابط تحفظها، ومن هنا ظهرت البوادر الأولى لنشأة النحو العربي هدفه الأساس حفظ اللسان العربي من اللحن؛ حتى تتيسر عليهم قراءة القرآن الكريم، ونطق اللغة العربية بطريقة صحيحة بعيدة عن اللحن والخطأ، أضف إلى ذلك تسهيل تعلم العربية لغير الناطقين بها.

[1]- أحمد شامية: خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية، دار المكتبة العلمية، الجزائر، 1995م،(د-ط)، ص: 75.

وقد اختلفت الروايات حول الواضع الأول لهذا العلم، " فقال قائلون هو أبو الأسود الدؤلي، وقيل: نصر بن عاصم، وقيل: هو عبد الرحمان بن هرمز، وأكثر الناس على أنه أبو الأسود"[1]، فأجمع معظم المؤرخين على أن أول من أرسل فيه كلاما هو أبو الأسود حين أمره عمر بن الخطاب أو علي بن أبي طالب –رضي الله عنهما– وفي روايات أخرى والي البصرة آنذاك عبد الله بن زياد بوضع قواعد النحو"وذلك عندما قدم أعرابي في خلافة عمر بن الخطاب فقال من يقرئني شيئا مما أنزل الله على محمد– صلى الله عليه وسلم– فأقرأه رجل سورة براءة، فقال: **(أنّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)**التوبة/03، بجر كلمة "رسوله" فقال: الأعرابي أو قد بريء الله من رسوله، إن يكن الله بريء من رسوله فأنا والله أبرأ منه، فبلغ عمر ما قاله، فدعاه وقال: يا أعرابي أتبرأ من رسول الله؟ فقال يا أمير المؤمنين إني قدمت المدينة ولا علم بالقرآن فسألت من يقرئني؟ فأقرأني هذه الآية من سورة "براءة " فقال أن الله بريء من المشركين ورسولِه، فقلت: إن الله بريء من رسوله فأنا أبرأ منه، فقال له عمر: ليس هكذا يا أعرابي، فقال: كيف يا أمير المؤمنين؟ فقال:**(لأن الله بريء من المشركين ورسولُه)** بالرفع، فقال الأعرابي: وأنا والله أبرأ ممن برئ الله ورسوله منه"[2].

من هنا جاء أمر عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– بأن لا يقرأ القرآن إلا عالم باللغة العربية، وأمر أبا الأسود الدّؤلي أن يضع النحو العربي، فاستحق السّبق والرّيادة لتفرده بين علماء عصره، وذاع صيته بين

[1]– الفاضي أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي: أخبار النحويين البصريين، تح: محمد عبد المنعم الخفاجي، مطبعة الباي وأولاده، مصر، 1955م، ص: 13.

[2]– عبد الرحمان السيد: مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، دار العلوم، القاهرة، (د–ت)، ط: 2، ص: 43.

الدارسين والمؤرخين، وصاروا ينسبون له وضع علم نحوي قائم بذاته له أصوله وقواعده وآلياته الخاصة، وليس مجال الحديث عن واضع العلم.

ومما سبق فالرّوايات كثيرة ومقام البحث ضيّق، ويكفي أن نعلم أنّ كل نحويٍّ له جهوده الخاصّة في وضع الحجر الأساس لهذا العلم بخاصة بعد تفشّي اللحن في أوساط المجتمع العربيّ، ونذكر على سبيل المثال: أبو إسحاق الحضرميّ(ت117هـ) الذي اشتهر عنه أنّه أوّل من بعج النّحو ومدّ قياسه، وتبعه في هذا تلامذته عيسى بن عمر الثقفيّ (ت142هـ)، وأبو عمر بن العلاء (ت 154هـ) وغيرهم... ، فهم إلى جانب وضعهم للقواعد النحويّة اعتنوا بوضع أقيستها، وشرح عللها "وقد كان لهم سبيل توطيد القواعد وبسطها وتوضيحها محاورات ومناظرات دارت فيم بينهم تارة، ومع غيرهم من الشّعراء وروّاة اللّغة والذّكر الحكيم حين يجدون عندهم ما يخالف والضّوابط تارة أخرى"[1]،وطبيعة المواضيع(الاهتمام بجمع اللغة والشعر والقرآن الكريم) التّي تجري فيها هذه المناظرات هنا توحي أنّ النّقاش فيها كان يعتريه نوع من الهدوء والاتزان في أغلب الحالات، كيف لا وهدفهم الأساس توضيح المسألة النّحويّة، وبيان أصولها دون الجدال فيها وحبّ الظهور، لكن مع تطوّر النّحو واتسّاع رقعته الجغرافيّة لتشمل مدرستي البصرة والكوفة، اتسّعت دائرة الجدل بين النّحوّيين "خاصة في المرحلة التّي نبغ فيها يونس بن حبيب(ت182هـ)، سيبويه (ت180هـ)، واليزيديّ (ت202هـ)، في مواجهة الكسائيّ (ت189هـ) والفرّاء (ت207هـ) وغيرهم من نحاة المدرستين"[2]كان من الطبيعيّ وجود مذهبين مخالفين كل منهما له حججه وقواعده الخاصّة.

[1]- محمد آدم الزاكي: النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم نهاية القرن الخامس الهجري، مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، إش: أحمد مكّي الأنصاري، جامعة أم القرى كلية اللغة العربية قسم الدراسات العليا، مكة –السعودية، 1405هـ/1985م، ص:7.

[2]- المرجع نفسه، ص: 8.

-2-ارتباط المناظرة بالنّحو وأسباب ظهورها:

ممّا لاشك فيه أن المناظرة كلون خطابيّ" هي وليدة البيئة الجدليّة التّي تشبّع بها الفكر العربي في القرون الأولى للهجرة"[1]؛ إذ تعد هذه الأخيرة اللبنة الأساس لنشأة الخلاف بين المدرستين(البصرة، والكوفة) وسببا لاشتداد الصّراع بينهما، وتابعهما في ذلك النّحاة المتأخرّين من المدارس التّي جاءت بعدهما من أمثال المدرسة الأندلسيّة، والمصريّة، والبغداديّة، والمغربيّة، وبقي فتيل الجدال قائمًا بينهم "في المسائل المختلف فيها في فروع النّحو وتفضيلاته، وذلك عن طريق تأييد المذاهب بإيراد الحجج والبراهين والأدلّة لأقوالهم، وبيان القواعد والأصول التّي اعتمدوا عليها في الاجتهاد والاستنباط وردّ الشبهة الّتي تثار عليه"[2] إلى الطرف المخالف لهم، والمتأمّل في البحث قد يترأى له أنّ هذا الطرّح " الحديث عن الخلاف* بين النّحويّين" ليس له ارتباط بموضوع البحث، إلا أنّه وفي الحقيقة يعتبر دافعا أساسيا لنشأة المناظرة في الخطاب النّحويّ ككل، وهو ما يجعلنا نتساءل حول الدّوافع والأسباب الّتي أدّت لنشأتها.

[1]- سعاد معمر شاوش: مفهوم المناظرة في الخطاب النحويّ وآلياته الاستدلاليّة، مجلة إشكالات في اللغة والأدب العربيّ، جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر ، 2019م، مج: 8، عدد: 5، ص: 568.

[2]- محمّد بن محمد العمري: قياس العكس في الجدل النّحويّ عند أبي البركات ابن الأنباريّ، بحث تكميلي لنيل درجة الدكتوراه، إش: سليمان بن براهيم، العابد، جامعة أم القرى كلية اللغة العربيّة وآدابها، قسم الدّراسات العليا، السعوديّة، (د-ت)، ص: 29.

-ملاحظة: فرّق الباحثون بين مصطلحي الخلاف والاختلاف، فالخلاف كما يعرّفه الأصفهانيّ(356ه)" أعم من الضد لأن كل ضدين مختلفان، وليس كل مختلفين ضدين" فهو عنده قد يعبّر عن شيئين متعاكسين ومتغايرين غير متضادين، مثال ذلك السواد والبياض فهما ضدّان مختلفان، أمّا الاختلاف فهو: "أن يأخذ كل واحد طريق غير طريق الآخر في حالة وقوله" من غير تنازع ولا شقاق كما دل عليه كلامه، الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، ص: 294.

-3-أسباب نشأة المناظرات:

إن الحديث عن نشأة النحو العربي وعلاقته بالمناظرات يقودنا مباشرة للبحث في الدّوافع والأسباب الّتي أدت إلى نشوءها في الوسط النحويّ، لكونها سجلا تاريخيا حافلا بالمسائل الخلافيّة التي كثيرا ما تدور في المجالس العلميّة بين النّحويّين، وإذا ما أردنا تتبع وبحث البواعث الحقيقية لنشأة هذا اللّون من الخطاب اللّغويّ، نجدها كثيرة وقد حاولنا اختصارها فيم يلي:

- الخلاف النّحويّ بين مدرستي الكوفة والبصرة، ونعني هنا بالتحديد الخلاف في مصادر الاستشهاد المعتمدة في تخريج المسائل النحويّة من كلا المذهبين، والمتأمل في تاريخ النّحو يلحظ "الاختلاف في المنهج فالبصريّون تشدّدوا في سماعهم عن العرب، في حين أن الكوفيون توسعوا في رواية أشعار العرب وعبارات عن جميع العرب"[1]، بالتالي يمكن أن نقول أنهم أخذوا عن القبائل الست(أسد، وتميم، وهذيل، وقيس، وبعض كنانة، وبعض الطائيين) فقط أمّا الكوفيّون فخرجوا عنها.

- الدافع الثّاني الذي يمكن أن نعدّه سببا رئيسا لنشأة المناظرات النّحوية، هو تشجيع الخلفاء والأمراء لهذا النّوع من النقاشات في المجتمع العربيّ فقد عرف عنهم" حرصهم على تقريب العلماء منهم حتى كانت قصورهم منتديات علم تجمع العلماء من شتى المناطق في مجالس علمية رفيعة المستوى يتباهى فيها العلماء

[1]- ينظر: محمد حسنين صبرة، ثمرة الخلاف بين النّحويّين البصريّين الكوفيّين، دار غريب، القاهرة،2001م، (د-ط)، ص: 7 ومابعدها.

بحضور الخليفة ومشاركته"[1]، فتوَّسع الأمر أكثر لم يكن السبب الوحيد هو الحفاظ على القرآن واللغة فقط، وإنّما صارت من مقوّمات الحفاظ على الدوّلة وهيبتها.

– أمّا عن السبب الثالث في نشأتها، فهو تأثير نزعة الجدل على النّحويّين " وذلك بميلهم إلى القياس* والتّعليل فقد كان الحضرميّ شديد التجريد للقياس وكذا الخليل بن أحمد" [2]،واعتبروا أسلوب الجدل والمناظرة أسهل وسيلة للإقناع، وإيصال الرأي في المسألة النّحويّة المطروحة.

وما تركيزنا على هذه الأسباب إلا لارتباطها الوثيق بالبحث ناهيك عن أنها كانت بمثابة البوّابة التّي استطعنا من خلالها معرفة الأثر الذي تركته في الدّرس النحويّ بصفة عامّة، وعلى المناظرة بصفة خاصّة، وبها أصبحت مجالس المناظرات من أقوى الوسائل في إيصال المعلومة نحويّة كانت أو صرفيّة.

[1]– جيهان بلمولود: براء الكسائي من تهمة الكيد لسيبويه في المسألة الزّنبوريّة، مجلة نتائج الفكر الصّادرة عن معهد الآداب واللغات، المركز الجامعيّ صالح أحمد النّعامة، 2021م، مج:5، العدد:2، ص: 54.

[2]– مهدي المخزوميّ: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو، مكتبة مصطفى الباي الحلبيّ وأولاده، مصر، ط: 2، 1377هـ/1958م، ص: 40.

* القياس: معناه "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه" ويكون فيه حمل الأصل على الفرع مع وجود علّة نحوية مشتركة فيحمل الثّاني حكم الأول، السيّوطي: الاقتراح في أصول النّحو العربيّ، ص:59.

المبحث الثّالث:

المناظرة ،الأركان ،الشّروط ،الآداب والأنواع

-المبحث الثّالث: المناظرة الأركان، الشروط، الآداب والأنواع:

أشرنا سابقا أنَّ المناظرات هي حوار بين متناظرين يهدف كل منهما إلى إبداء رأيه والانتصار لموقفه على حساب الطرف الآخر، كما لا يخفي على أي دارس أنها تضم أركانا، وجملة من الشروط والآداب والضوابط التي تحكمها، وهو الأمر الذي سنقف عليه فيما هو آت:

1-أركان المناظرة:

للمناظرة اللغوية ثلاثة أركان أساسية لاتقوم إلا بها نوجزها فيما يلي:

-أ- الموضوع:

من البديهي أن يكون لكل مناظرة موضوع تدور حول، وغالبا ما يكون قضية ذات فكرة واحدة متفق عليها من قبل المتناظرين، وعليه" فالمناظرة محاورة فكرية ثنائية تتناول موضوع يبدأ محاور أوَّل بطرح الإشكالية، ويسعى المحاور الثاني إلى نقضها"[1]والرد عليها.

في حين يذكر علي جريشة في كتابه آداب البحث والمناظرة أن الموضوع " إما متعلق بالعقيدة...مثل المسائل التي خاض فيها الأئمة والسلف الصالح، وإما بموضوعات بين هذه وتلك"[2]، وعليه فموضوع المناظرة هو الذي يتحكم بطولها، وقصرها، وكذا مقدرة طرفيها على تقديم الحجج والبراهين المتعلقة بالفكرة المطروحة، أضف إلى ذلك مواضيع المناظرة تتنوع بحسب السياق الذي ترد فيه، فإذا ما ارتبطت بالمسائل

[1]- مختار الفجاري: الفكر العربي الإسلامي من تأويلية المعنى إلى تأويلية الفهم، 1430هـ/2009م، ط: 1، ص: 72.
[2]- علي جريشة: آداب الحوار والمناظرة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، 1410هـ/1989م، ط:1، ص: 65.

العقائدية أو الفقهية كان الجدل والنقاش طويلا، أما إذا خرجت إلى مواضيع أخرى فقد يقصر فيها الكلام.

-ب- المتناظران:

يجد الباحث في الكتب اللغوية التي اهتمت بالمناظرة أنه لابدَّ من وجود أشخاص في المناظرات، فيكون لكل منهم رأي مخالف للآخر، ويقدِّم الحجج للدفاع عن موقفه ضد رأي خصمه، و"يعتبر هذان العنصر المقاميّ- المتناظران- الأساسي في كل حوار عامة وفي الحوار التناظري بصفة خاصة، فالمتناظران هما الطرفان الأساسيان في الخطاب، إذ عنهما يصدر الكلام والمناورات الخطابية"[1]، ولا تتم المناظرة إلا بوجدهما، فهما أساس بنائها، كيف لا وهما طرفان يبغيان بلوغ الحق يسمى " عارض الموضوع" معللا، والمعترض سائلا، أو يسمى البادئ "عارض الموضوع" مانعا، والمعترض مستدلا....وذلك تبعا لموضوع المناظرة، وقد يتغير الأمر أثناء المناظرة فينقلب السائل معللا، والمعلِّل سائلا أو المانع مستدلا، والمستدل مانعا"[2]؛ أي أن طرفي المناظرة إمَّا مُعَلِّلين مانعين أو سائلين مستدلين وقد يختلفان.

[1]-باشا العيادي: فن المناظرة في الأدب العربي، دار كنوز المعرفة للنشر، عمان، 1435هـ/2014م، ط: 1، ص: 378

[2]- علي جريشة: آداب الحوار والمناظرة، ص: 65.

-ج-الجمهور:

وهم ثالث ركن، ولا يمكن أن تقوم المناظرة إلا بوجودهم" فهم الطرف غير المباشر ويمثلون حكما ضمنيا يسعى الطرفان إلى استدراجه ليحكم لفائدته، فيجيب بما يلبي انتظاراته وتوقعاته"[1]، فهو بمثابة الحكم المتابع ويؤدي دورا فعالا فيها.

2- شروط المناظرة:

لنجاح أي مناظرة يجب أن يحترم المتناظران جملة من الشروط، ونعدها كما ذكرها علي جريشة في كتابه آداب الحوار والمناظرة فيما يلي:

- الشرط الأول:

أن يكون" المتناظران على علم بموضوع المناظرة"[2]حتىَّ يتسنَّى لكل منهما التكلم ضمن موضوع واحد، وتجنبا لعم وقوع جدال بغير علم.

- الشرط الثاني:

أن يكون المتناظران "على معرفة بما يحتاج إليه من قوانين المناظرة وقواعدها حتى لا يقعا فيما يسمَّى سوء الأدب، وهذا يستدعي ضرورة تطلع كل منهما على آداب المناظرة واحترامها(عدم رفع الصوت وما شابه

[1]-المرجع السابق، ص: 65.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص: 66.

ذلك، عدم الاستحقار، الابتعاد عن التجريح...)"[1] وهذا كله حتى لا يظهر عليهما عدم الجدية والاجتهاد أثناء التناظر.

-الشرط الثالث:

أن يكون "الموضوع الذي يجري التناظر فيه في المسلمات، والبديهيات لا يجري التناظر فيها"[2] فالأولى (البديهيات) هي ت لا تحتاج إلى برهان أو دليل لكونها قضايا بسيطة واضحة كقولك:" الكل أكبر من الجزء" فهذه معلومة يعرفها الجميع لذا فهي لا تحتاج إلى برهنة على صحتها، في حين أن الثانية (المسلمات) يمكن البرهنة عليها لأنها اللب الأساسي للموضوع.

- الشرط الرابع:

وهو متعلق الميدان الذي تجري فيه المناظرة إذ لابد " أن يجري المتناظران من مناظرتهما من عرف واحد"[3]، والمقصود بالعرف هاهنا مجالها، فلا يمكن مثلا أن يدور الأمر حول موضوع فقهي، ويلجأ أحد الطرفين إلى الحديث في موضوعي فلسفي أو نحوي أو الاحتجاج بأدلة خارجة عن عرف المناظرة، فيقع بذلك خرق لشروطها.

---

[1]- ينظر: سناء محمد سليمان، فن وآداب الحوار بين الأصالة والمعاصرة، ص: 5.

[2]- ينظر: عبد الرحمان حبنّكة الميداني: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال وتجديد علم الكلام، دار القلم، الدار البيضاء، بيروت، ط:2، ص: 375.

[3]- ينظر: علي جريشة: آداب البحث والمناظرة، ص: 65.

-3-3- آداب المناظرة:

معلوم أن أي مناظرة سواء أكانت نحوية، أو أدبية أو دينية...ملزومة أن تتقيد بجملة من العناصر من بينها المتناظران والموضوع؛ حتى تصل الرسالة أو الفكرة المتناظر عليها، وذلك بتقديم أدلة تساعد طرفاها في إبداء رأيهما حتى يصلا للصواب؛ ولكي يجعلا المناظرة ذات قيمة معرفية تعليمية يستفيدان منها، ويفيدون بها الجمهور لابد أن يتناقشا بصدق، وأن يتحليا بجملة من الآداب والشروط هي:

"-أن يكونا مسلحين بالمعارف اللغوية المتعلقة بنص الموضوع المتناظر فيه، وبقوانين وقواعد المناظرة حتى يسير الحوار بنجاح كعدم رفع الصوت أو الضحك وما شابه ذلك لأنه يبين عن عدم الجد والاجتهاد.

- عدم استحقار أحدهما الآخر والاستهزاء به، فهذا يشتت انتباهه وتركيزه ويضعف شخصيته أمام الحضور.

-وجوب الابتعاد عن الإيجاز في تقديم الأدلة والبراهين من أجل إثبات صحة كل رأي.

- الابتعاد كل البعد عن الألفاظ الغريبة والغير معروفة.

- لا بأس بالإعادة والاستفسار من أجل الاستيعاب.

- الابتعاد أثناء الحديث عن الطعن والتجريح واحتقار وجه نظر الطرف الآخر."[1]

[1]- ينظر: محمد الأمين الشنقيطي، آداب البحث والمناظرة، ص: 274.

وخلاصة القول مما تمَّ ذكره أن المتناظر الصادق وصاحب العلم لابد أن يكون متخلقا بآداب عامة في حياته كلها؛ لأن ذلك يعكس شخصيته، ويجعل السامع أو الحاضر ينجذب له ويستفيد منه، وفي هذا الموضوع كتب الشافعي أبياتا يمكن أن نعدها دستورا للمناظرة، لأنها نابعة من تجربة شخصية، يقول فيها :

"– إِذَا مَا كُنْتَ ذَا فَضْلٍ وَعِلْمٍ بِمَا اخْتَلَفَ الأَوَائِلُ والأَوَاخِرُ.

– فَنَاظِرْ مَنْ تُنَاظِرْ فِيْ سُكُونٍ حَلِيمًا لاَ تُلحُّ وَلاَ تُكَابِرُ.

–يُفِيدُكَ مَا اسْتَفَادَ بِلاِ امْتِنَانٍ مِنَ النُّكَتِ اللَّطِيفةِ والنَّوادِرُ.

– وَإِيَّاكَ اللَّجُوجُ* وَمَنْ يُرَائِي بِأَنِّي قَدْ غَلَبْتُ وَمَنْ يُفَاخِرُ.

– فَإِنَّ الشَّر فِي جَنَباتِ هَذا يُمُنِّي بِالتَّقَاطُعِ وَالتّنَافُرِ."[1]

فهذه الأبيات جمعت بين ثناياها الآداب التي ينبغي أن يتحلَّى ويتخلَّق بها كل مناظر فلا يحيد عنها.

[1]– أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي: ديوان الجوهر النفيس في شعر الإمام محمد إدريس، إع: محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا، (د–ت)، (د–ط)، ص:80.

* اللجوج: هو الرجل المبالغ في الخصومة، ومنه اللّجْلجة والتَّلجلج أي التردد في الكلام من غير توقف، زين الدين محمد بن أبي عب القادر الرازي: مختار الصحاح، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق–سوريا، 1430هـ/2009م، ط:3، ص: 512.

4- أنواع المناظرات:

-أ- المناظرات الدينية:

إنَّ المتأمل في مسمَّى هذه المناظرة يتضح له أنها "مناقشات تجري بين أصحاب المذاهب والطوائف الدينيَّة؛أين يدلي فيها كل واحد برأيه حول الموضوع المتحاور فيه مع تقديم الأدلة والبراهين بأسلوب سلس ممتع يتم من خلاله تحقيق الفائدة المرجوة، وغالبا ما تهدف هذه الأخيرة إلى الوعظ والتوجيه وأخذ العبرة"[1]،ونلمح هذا النوع بكثرة في القرآن الكريم مثال ذلك المناظرة العقدية التي جرت بين سيدنا إبراهيم- عليه السلام-والنمرود، وبين موسى -عليه السلام- وفرعون، وفي السنة النبوية الشريفة من خلال مناظرات الرسول -صلى الله عليه وسلم- والصحابة مع الكفَّار، أو الاجتهادات التي يقدمها العلماء حول مسألة فقهية ما،وتشمل أيضا ما يجري بين الفرق الكلامية مثل: الشيعة، والمعتزلة، والأشاعرة،وغيرهم.

-ب-المناظرة الأخلاقية(التوجيهيَّة):

تتناول في الغالب قضايا ومواضيع تخص الحياة اليومية للمجتمع والإنسان، وتركز بشكل خاص على سلوك الفرد وطريقة تعامله مع الآخرين، وتهدف هذه الأخيرة إلى تهدئة النفوس بين الناس، وتدعو إلى التطبع بالأخلاق الحسنة، والتحلي بالإيمان والفضيلة بالبعد عن المساوئ" فلا ينبغي أن يتخلى عن مبادئهم

[1]- محمد عبيد الحمزاوي: فن الحوار والمناظرة، تح: سعود عبد العزيز العريفي، دار عالم الفوائد للنشر، مكة المكرّمة، (د-ت)، (د-ط)، ص: 40

وأخلاقهم مهما كانت الظروف المحيطة بهم"[1]، وفي هذا الصدد نضرب مثالا لمناظرة المهدي بن تومرت لعلماء مراكش بحضرة علي بن يوسف بن تاشفين؛" أين يروى أنَّ المهدي ابن تومرت كان سائرا في الطريق فرأى أخت علي بن يوسف حاسرة على عادة قومها فعاقبها، فاشتكت إلى أخيها ما لقته من إهانة تومرت، فجمع له علي مجلسا ضمَّ علماء المغرب والأندلس، ولما امتلأ المجلس تولَّى القاضي محمد أبو الأسود فقال: ماهي الأقوال التي تنقل عنك في حقِّ أخت الملك العادل إلى الحق، فقال له المهديّ: إنَّ ما نقل عني قد قلته وفعلته حقا، ولي من ورائه أقوال أخرى، فهل بلغك يا قاضي أنَّ الخمر يباع في هذه الديار جهارًا؟ وأنَّ الخنازير تمشي بين المسلمين، وأنَّ أموال اليتامى تؤكل ظلمًا، فلمَّا سمع الملك كلامه ذرفت عيناه، وسكت العلماء الذين حضروا ولم يتكلَّم منهم أحد"[2].

فالمتأمِّل في نص هذه المناظرة يظن للوهلة الأولى أنَّ ابن تومرت قصد أخت علي بن يوسف مباشرة عندما وجدها مكشوفة الرأس على غير عادة قومها، إلا أنه حمل في طيَّاته رسالة أخلاقية مهمة، ركز من خلالها الأنظار على واقع المجتمع المغربي، وحياة البذخ التي يعيشونها، والانحلال الأخلاقي الحاصل من بيع للخمور وغيرها، كما أراد تنبيه الحاكم إلى الانتهاكات والتجاوزات التي تجري من ورائه منها: أكل مال اليتيم ظلمًا، والنفاق الموجود حوله وبين عامة النَّاس في هيئة بشر، فهو بهذا أرشد ونصح وقال كلمة الحقّ بأسلوب فطن دون خوف مما سيحصل ومتمسكا بقيمه ومبادئه، في الوقت الذي سكت غيره من العلماء ورضوا بما يجري.

[1]-المرجع السابق، ص: 40.

[2]- عبد الله كانون: النبوغ المغربي في الأدب العربي، دار الثقافة، (د-ت)، ط: 2، ص-ص: 390-391.

وعليه ينبغي أن نشير إلى أنّنا وقفنا هنا على نوعين فقط من أنواع المناظرة نظرا لأهمّيتهما من جهة، وضيق مقام البحث من جهة أخرى، لا يستدعي منّا تعدادها كلّها و سنكتفي بذكرها فقط ألا وهي: المناظرة الأدبيَّة، والسِّياسيَّة، والتعليميَّة، والمناظرة اللُّغويَّة النَّحويَّة الَّتي عليها يقوم البحث كله، وسبق وأشرنا لها في الحديث عن نشأة المناظرات.

خلاصة:

رأينا في هذا المبحث أنّ المناظرات علميا هي نقاش بين شخصين حول قضية ما بهدف الوصول إلى الصواب، وقد ارتبطت في بدايتها بعلم الجدل، ويقابلها لدى العلماء مصطلحات أخرى وهي: المحاورة، والمغالبة، والمناقشة إلا أن أقربها من حيث المعنى هي المحاورة على اعتبار أن كلاهما يعنى بالكشف عن الحقيقة وأوجه الخلاف في مسألة ما،وهذه الأوجه ترتبط بالنّحو العربيّ، ولما كان للنحو نصيب من هذه الأوجه ظهر ما يسمى بالمناظرات النّحويّة الّتي تعنى بالمسائل الخلافية بين النّحاة، وتكون عادة في شكل سؤال وجواب بين نحويّ المدرسة الواحدة أو بين المدرستين (الكوفة والبصرة) أين يتمّ فيها عرض الحجج والأدلة من كلا الطرفين بهدف الإقناع، ولابُدّ فيها من شروط وآداب يتحلّى بها المتناظران حتى لا يكون فيها سوء أدب.

الفصل الثّاني:

نماذج مختارة لنصوص من المناظرات النّحويّة

المبحث الأوّل:
المسألة الزّنبوريّة

-تمهيد:

نتطرق في هذا الفصل من البحث إلى الدراسة التطبيقية، وسنحاول فيها الوقوف مع بعض النَّماذج من المناظرات النحوية القديمة، وقد جاء اختيارنا لخمسة نصوص باعتبار شهرتها في الوسط النحويّ؛حتى نصل بذلك إلى تحديد بنية المناظرة بحسبالعناصر التي سبق وذكرناها في الجزء النَّظريّ، ومن ثمةذكر المناسبة التي قيلت فيها والهدف منها بيان المسألة التي دارت حولها وفق منهج وصفيٍّ تحليليٍّ، والقارئ لهذا البحث يلحظ أنَّ الأمر لا يتمُّ إلاَّ بـ:

- العودة إلى نصوص المناظرة النحويَّة التي عالجناها، وتوثيقها من مصادرها.

- تحديد عناصر المناظرة الواردة في النص: الموضوع، وطرفا المناظرة، والإطار الزَّماني والمكاني، والجمهور.

- ذكر الاختلافات الواردة بين النحاة في نص المسألة أو موضوع المناظرة.

- التَّصدي لهذه النُّصوص بالعرض والتحليل.

المبحث الأوّل: المسألة الزّنبوريّة.

1-مناظرة المسألة الزّنبوريّة بين سيبويه (180هـ) والكسائي (ت189هـ):

1- نص المسألة:

قال الزجاجي(ت 340هـ) في مجالسه: قال الفراء: قدم سيبويه على البرامكة فعزم يحي على الجمع بينه وبين الكسائيّ فجعل لذلك يوما، فلمَّا حضر تقدمت وخلف والأحمر فدخلنا ....وحضر سيبويه فأقبل عليه الأحمر فسأله عن مسألة فأجاب فيها سيبويه، فقال له: أخطأت، ثمَّ سأل عن ثانية فأجابه فيها، فقال: أخطأت، ثمَّ سأل عن ثانية فأجابه فيها، فقال: أخطأت، فقال له سيبويه: هذا سوء أدب، قال: فأقبلت عليه فقلت: إنَّ في هذا رجل حدّة وعجلة، ولكنَّ ما تقول فيمن قال: هؤلاء أبون، ومررت بأبين، كيف تقول مثال ذلك من وأَيْتُ أو أويتُ؟ قال: فقدر فأخطأ، فقلت: أعد النَّظر فيه، فقدّر فأخطأ، فقلت: أعد النَّظر ثلاث مرات، يجيب ولايصيب، قال: فلمَّا كثر ذلك قال: لست أكلِّمكما أو يحضر صاحبكما حتَّى أناظره، قال: فحضر الكسائيّ فقال له أو كيف تقول: قد كنت أظنُّ أنَّ العقرب أشدُّ لسعة من الزَّنبور، فإذا هو هيَّ أو فإذا هو إيَّاها؟ فقال سيبويه: فإذا هو هيَّ، ولايجوز النّصب، فقال الكسائيَّ: لحنت، ثمَّ سأل عن مسائل من هذا النَّوع خرجت فإذا عبد الله القائمُ أو القائمَ؟ فقال سيبويه في ذلك دون النّصب، فقال الكسائيّ: هذه العرب ببابك قد جمعتهم من كلِّ أوبٍ، ووفدت عليك من كلِّ صقع، وهم فصحاء النَّاس، وقد قنع بهم أهل المصرين (البصرة والكوفة)، وسمعوا منهم، فيحضرون ويسألون فقال يحي وجعفر: لقد أنصفت....فسئلوا عن المسائل التِّي كانت بين سيبويه والكسائيّ، فتابعوا الكسائيّ وقالوا بقوله، قال: فأقبل يحي على سيبويه فقال له: قد تسمع أيُّها الرجل، فاستكان سيبويه، وأقبل الكسائيّ على يحي وقال له: أصلح الله الوزير، إنَّه قد وفد إليك من بلده مؤملا، فإن رأيت أن لا ترده"[1]

[1] – أبو القاسم عبد الرّحمان ابن إسحاق الزّجاجيّ: مجالس العلماء، تح: عبد السّلام هارون، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1984م، ط: 2، ص-ص: 9-10

2- طرفا المناظرة:

ويمثلّان جوهر ولبّ المسألة، وهذه الأخيرة دارت بين رأس النّحو البصريّ اسم سيبويه (ت 180هـ)، وإمام الكوفة الكسائيّ(ت 189هـ)، لذا ارتأينا أن نقف معهما قليلا قبل أن نلج لتحليل نصِّ المسألة:

أ-سيبويه (ت 180هـ):

هو" أبو بشر عثمان بن قنبر، مولى بني الحارث بن كعب بن عمرو بن علّة بن جلد بن مالك بن أدد...ولد بقرية من قرى شيراز، يقال: البيضاء من عمل فارس، ثمّ قدم للبصرة ليكتب الحديث فلزم حلقة حمّاد ابن سلمة...واسم سيبويه اسم فارسيّ، فالسيّ ثلاثون وبويه رائحة، فكأنّه في المعنى ثلاثون رائحة "[1]، طمحت نفسه للاستزادة من الثّقافّة الدينيّة، وهو لا يزال غلاما ناشئا "أخذ عن يونس بن حبيب، وعيسى بن عمر وغيرهم، واختص بالخليل بن أحمد، وأخذ منه كل ما عنده في النّحو الدّراسات النّحوية والصَّرفية" لسيبويه "حبسة في لسانه فلم يكن له مجلس علم يجمع فيه أتباعه، لذلك تذكر الأسفار بأنّ له ثلاثة تلاميذ فقط، هم: الأخفش(215هـ)، وقطرب أبو محمد المستنير(206هـ)،والنّاشي"[2]، لكن هذا لا ينفي أنّه كان تلميذا ذكيا يسأل، ويستفسر عن كل ما لايفهمه، والأمر ظاهر في توضيحه للقواعد النّحوية والصّرفيّة في كتابه " فقد عمل كتاباً لم يسبقه إلى مثله أحد قبله ولم يلحق به بعده، فعرض للمسائل والأصول وجمع فيه لآراء النّحويّين البصريّين الذيّن سبقوه"[3] توفي سنة 180هـ على أرجح الروايات.

[1]- خديجة الحديثي: المدارس النّحويّة، دار الأمل، الأردن، 1433هـ-2001م، ط:3، ص-ص: 43-66.

[2]- جيهان بلمولود: براءة الكسائيّ من تهمة الكيد لسيبويه في المسألة الزّنبوريّة، ص: 55.

[3] - أبو الفرج محمّد بن أبي إسحاق بن النّديم: الفهرست، تح: يوسف علي طويل، دار المعرفة، بيروت، ص: 72.

ب- الكسائيّ (ت 189هـ):

من أشهر القرّاء الثّقة وهو" أبو الحسن على بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الكسائي، من ولد بهمن بن فيروز، مولى بني أسد، النّحوي أحد الأئمة في القراء والنّحو واللغة، وأحد السّبعة القراء المشهورين، وهو من أهل الكوفة استوطن وروى الحديث وصنف" سميّ بالكسائيّ لأنه أحرم في كساء وقيل غير ذلك.

أخذ القراءة "عن الأعمش وعبد الرحمان بن أبي ليلى له اطلاع بالقراءة رحل إلى البصرة وتعلم اللغة عن الخليل "[1]انتهت إليه رئاسة دار الإقراء بالكوفة، سمي بالكسائيّ لأنه أحرم في كساء،روى القراءة عنه"وأبو الحارث الليث(ت240هـ)، وحفص بن عمر الدوري(ت246هـ)"[2]توفي بقرية من قرى الري في خرسان تدعى"أرنبويه" سنة 189هـ.

3-الإطار الزّماكانيّ للمناظرة:

أ-الإطار الزّمانيّ:

إذا ما عدنا لكتب السيّر والتّراجم التّي عنيت بذكر أخبار النّحويّين،وعادة ما تذكر مسائلهم الخلافية المشهورين بها ، نلحظ أنّه لم يرد ذكر التّاريخ الذّي وقعت فيه الحادثة بلفظ صريح؛ غير أنّ المرّجح أنها وقعت في القرن الثّاني للهجرة؛"حيث ترجع الرّواية الأولى إلى أوائل القرن الرابع هجريّ حين نسب ذكرها للزّجاجيّ في كتاب مجالس العلماء الذي توفيّ في عام (340هـ)، ولا ذكر لها فيما سبق الزجاجي إذ لا نجد لها ذكرا في نوادر ابن أبي زيد ولا في معاني

[1]- شمس الدّين ابن أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذّهبيّ: معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار، تح: بشار عوّاد معروف، شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرّسالة، بيروت، 1408هـ/1988م، ط: 2، مج: ص 120.

[2] -أحمد بن موسى بن العباس أبو بكر بن مجاهد: السبعة في القراءات، تح : شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1119م، (د-ط)، ص: 121.

الفرّاء (ت207هـ)"[1]، بيد أنّنا لو أمعنا النّظر قليلا مع تاريخ وفاة الزّجاجيّ (ت340هـ)، وتاريخ وفاة سيبويه (ت180هـ) لوجدنا أنّ الفارق بينهما قرنًا كاملاً أي ما يقارب 160سنة، لذا من البدهيّ أن تكون وقعت في أوائل القرن الثّاني للهجرة.

ولما كانت هي السبب في وفاة سيبويه؛ لأنه بعد خسارته في المسألة الزّنبوريّة اغتم بشدة، حتى أنه لزم الفراش، وتوفي بعدها بمدة قصيرة جدا؛ لذلك على الأرجح أنها وقعت عام 180هـ، وهي السنة التي توفي فيها سيبويه رحمة الله عليه.

ب-الإطار المكانيّ:

جرت أحداث هذه المناظرة الثنائيّة المعروفة باسم المسألة الزّنبوريّة بين سيبويه (ت180هـ) والكسائيّ (ت189هـ) في منطقة تدعى "البُرمكيّة" بضمّ الباء أو فتحها لما قدم عليها سيبويه، وهي" قرية من قرى بغداد تعرف بالبرامكة، نسبة إلى يحي بن إبراهيم البُرمكيّ الّذي كان ينزل بالبصرة"[2] في بغداد.

4- الجمهور:

الذي نلاحظه في هذه المسألة وبعد أن جمع الرّشيد بين سيبويه(180هـ) والكسائيّ (189هـ) أنّه وجد في هذا ثلة أخرى من النّحوّيين، وهم " الفراء والأحمر وهشام بن معاوية ومحمد بن سعدان قد سبقوه " أخذ الفراء والأحمر في تخطئته إلى أن احتكما إلى يحي البرمكيّ وهو ما يتّضح من خلال نصّ المسألة.

[1] - سهير أحمد محمد أحمد: المسألة الزّنبوريّة بين الحقيقة والخيال، كلّية الآداب، جامعة سوهاج، مصر، (د-ت)، ص: 507.

[2]- شهاب الدّين أبو عبد الله ياقوت الحمويّ: معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1397هـ/1977م، (د-ط)، مج: 1، ص-ص: 400-403.

5- الحجج:

جاء في نصّ المسألة الزنبوريّة تباين بين رأي سيبويه (ت180هـ) والكسائيّ(ت189هـ)، حيث اختلفا في بعض النّقاط، وذلك بعد أن سئل الكسائيّ نظيره سيبويه كيف تقول: (قد كنت أظنّ أنّ العقرب أشدّ لسعة من الزّنبور فإذا "هو هي" أو فإذا "هو إيّاها" ومن هنا جاء في المسألة رأيان:

- الرأي الأوّل للكسائيّ: اعترف بوجود موضعين الرفع والنّصب، وأجاز أن يكون في الجملة الاسمية أوغيرها.

- الرّأي لسيبويه: أنكر الوجه الثانيّ وصمم على رواية الرفع فقط، وأصر أن يكون في الجملة الاسميّة.

ولتبيان ذلك سنوضّح كيف دافع كلّ منهما عن رأيه، وسنقف بداية مع رأي سيبويه (ت180هـ) فهو يري أنّ:

بعد إذا الّتي للفجاءة تأتي الجملة الاسمية متكوّنة من مبتدأ وخبر، كما هي الحال في قولك:"فإذا هو هيّ"، وإعرابها على النحو التالي:

هو ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ.

هيّ ضمير منفصل مبني في محل رفع خبر.

وقد أضاف سيبويه للكسائيّ مثالا آخر : خرجت فإذا "عبدُ الله القائمُ " محتجا فيها بأنّ الجملة الاسميّة محلّها لا يجوز النّصب ، وقد عزز سيبويه موقفه بالسّماع مستدلا بقوله تعالى:" **فَإِذَا هِيَّ حيَّةٌ تَسْعَى**" طه/20.وقوله " **إن كانت إلَّا صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِذا هُمْ خَامِدُونَ**" يس/29، وإذا ما وقفنا على إعرابها قلنا:

فإذا: الفاء حرف عطف، وإذا فجائيّة ظرف زمان مبني على السكون لا محلّ لها من الإعراب.

هي: ضمير مبني في محلّ رفع مبتدأ .

حيةٌ: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره. والجملة الاسميّة معطوفة على ما قبلها.

تسعى: فعل وفاعله والجملة في محلّ رفع نعت، فجملة "هي حيّة" جاءت بعد إذا مرفوعة، وهذه الحالات لم تخرج عن كونها "مبتدأ وخبرا" مرفوعين، وهذا يدل أن الاسم الذي يأتي بعد "إذا"الفجائيّة وجب رفعه.

والبصريّون احتجّوا وقالوا لا يجوز إلّا الرّفع، و بأنّ "هو" مرفوع بالابتداء" ولابدّ للمبتدأ من خبر، وليس ها هنا ما يصلح أن يكون خبرا عنه، إلّا ما وقع الخلاف فيه، فوجب أن يكون مرفوعا، ولا يجوز أن يكون منصوبا بوجه ما، فوجب أن يقال: فإذا "هو هيّ"، وهو راجع إلى الزّنبور لأنّه مذكّر، وهي: راجع إلى العقرب، لأنّه مؤنث"[1]، كأنّما قالوا أن الضمير عائد على كلمتين واحدة مذكرة والثانية مؤنثة، فوجب رفعه، وليس هناك مجال للنّصب.

والقاعدة المتعارف عليها هي أنّ إذا الفجائيّة، تختص بالدّخول على الجملة الاسميّة مثل قوله تعالى: "**فَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَّ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ**..." (الأعراف/)109، فهي لا تحتاج إلى جواب، والاسم بعدها مبتدأ عكس الظّرفيّة الّتي تكون متضمّنة معنى الشرط، ولابدّ لها من جواب كما في قولك: إذا زرتني أكرمْك، بجزم الفعل " أكرم" الذّي هو فعل مضارع واقع جوابا للشرط.

أمّا الكسائي فقد كان رأيه مخالفا، واعترف بوجهين من الإعراب(الرفع، والنّصب) لذلك جوّز قولهم: فإذا "هوّ إيّاها" بنصب "إيَّ" مستدلا على كلامه بالسّماع عن العرب، فقال عندما سئل عن قول القائل:" خرجت فإذا عبد الله القائمُ أو القائمَ قال:" العرب ترفع كل ذلك وتنصب" مثلما ورد في نص المسألة الزّنبوريّة.

إذا، اختلاف سيبويه والكسائي في الرأي وهما رئيسا بلديهما، فاحتكموا إلى العرب الوافدين على مجلس المناظرة من أهل الحطمية، فوافقوا الكسائيّ نظرا لمكانته عند الرشيد" فهوّ أجاز هنا وقوع "إيّاها" مفعولا به لفعل محذوف تقديره

[1]- جيهان بلمولود: براءة الكسائيّ من تهمة الكيد لسيبويه في المسألة الزّنبورية، ص: 58.

وجدت أو ظننت، وتأويل المسألة: قد كنت أظن العقرب أشد لسعة من الزنبور، فإذا هو ظننته إياها، أو وجدته إياها؛ أي مثلها.

– وطبعا لا يستطيع الكسائي أن ينكر ما جاء في القرآن الكريم؛ لأن الأصل أن يقدّم إذا تعارض مع المسألة النّحويّة، فالنص القرآني أقوى حجة من قياس أو سماع عن العرب، فهو النص الفصيح الذي لا تشوبه شائبة، ولا يقدر أن ينكر كلام العرب، فهم يرفعون في هذا الموضع كما ذكر أعلاه، إلّا أنّه تمسّك بقول البعض جواز النّصب، وهي كما نرى لغة شاذة، فإذا كان البصري قد حفظ الشاذ ولم يقس عليه ؛ لأنهم استمعوا إلى ست قبائل فقط (قيس، وتميم، وهذيل، وأسد، وبعض كنانة، وبعض الطائيين) في حين توسع الكوفيون في سماعه ورواياتهم، فقبلوا اللغات الشاذة، واستخرجوا منها قواعد لغرض التعميم والشمول.

وخلاصة القول هذه المسألة نوجزها فيما يلي:

– جاء قالب المناظرة في شكل أسئلة مبهمة لا جواب لها أين يصعب على القارئ المبتدئ فهمها.

– نلاحظ في نصّ المناظرة عدم ذكر النّحوي الذّي صارت عنده أحداثها إلّا مرة أو مرّتين وغياب كلّي لشخصيته، فهو بذلك ترك الطّرفين يتناظران دون أن يحكم بينهما، ويطلب الأدّلة على صحة وحجّة كلّ رأي.

– منع سيبويه جواز النّصب في قول" فإذا هوّ هيّ"، وارتضى لها وجه الرّفع فقط.

– يعترف الكسائيّ بوجود موضعين للإعراب في جملة "فإذا هوّ هي" "فإذا هوّ إيّاها"، وهما النّصب والرّفع معا، فالوجهان جائزان.

المبحث الثّاني:

عمل ليس ورفع خبر"إنّ"

المبحث الثّاني: المبحث الثّاني:عمل ليس ورفع خبر"إنّ"

2-1-مناظرة: جواز إعمال "ليس" وإهمالها بين عيسى بن عمر الثَّقفي(ت 149هـ) مع أبي عمر بن العلاء(154هـ):

1-نصُّ المسألة:

قال الزجاجي في مجالسه: "حدّثني أبو عبد الله الحسن بن عليّ قال: حدّثني أبو عبد الله اليزيديّ عن عمه عن جده أبي محمد وقال أبو جعفر محمد بن حبيب: ذكر أبو محمد اليزيديّ قال: جاء عيسى إلى عمرو بن العلاء ونحن عنده فقال: يا أبا عمرو ما شيء بلغني أنّك تجيزه؟ قال: وماهو؟ قال: بلغني أنّك تجيز: " ليس الطيب إلاّ المسك" بالرّفع، قال: له أبو عمر: نمت يا أبا عمرَ وأدلج النّاس، ليس في الأرض حجازيٌّ إلاَّ وهو ينصب ولا في الأرض تميميٌّ إلاّ وهو يرفع، قال اليزيديُّ:ثم قال أبو عمرو: تعال أنت يا يحي، وتعال أنت يا خلف-لخلف الأحمر- اذهبا إلى أبي المهديّ فلقّناه الرفع فإنه لا يرفع، واذهبا إلى المنتجع التّميميّ ولقّناه النّصب فإنّه لا ينصب، قال: فذهبت أنا وخلف وأتينا أبا المهديّ فإذا هو يصليّ وكان به عارض، وإذا هو يقول في الصّلاة: إخسّأنان عنّي، قال: ثم قضى صلاته وانفتل إلينا فقال: ما خطبكما؟ قلنا: جئنا نسألك عن شيءٍ من كلام العرب، فقال:هاتيا. فقلت له: كيف تقول: ليس الطّيبُ إلاّ المسكُ؟ فقال: أتأمراني بالكذب على كبرة سنّي فأين الجادي؟ قال: ابن حبيب، قال: اليزيديّ: فقال له خلف: ليس الشّراب إلاّ العسل، قال: اليزيديّ: فلمّا رأيت ذلك منه قلت له: ليس مِلاك الأمر إلاّ طاعة الله والعمل بها، قال: فقال: هذا كلام لا دخل فيه، ليس مِلاك الأمر إلّا طاعة الله والعمل بها، فنصب...قال اليزيديّ: فقلت له: ليسَ ملاكُ إلّا طاعةُ والعمل بها، ورفعت، فقال: لا ليس هذا من لحني، ولا من لحن قومي، ..... فقال له خلف (بعد أن أنشده أبياتا من كلام العرب): ليس الطّيبُ إلّا المسكَ، قال: فرفع ولقّناه وجهدنا بيه ذلك، فلم ينصب وأبى إلّا الرفع، فأتينا أبا فأعلمناه وعنده بن عمر لم يبرح؟ قال: فأخرج عيسى خاتمه من يده، ثمّ قال: لك الخاتم، بذا والله فقت النّاس"[1].

[1] - الزجاجيّ: مجالس العلماء، ص-ص: 1-2.

2-طرفا المناظرة:

جرت هذه المناظرة بين علمين من أعلام مدرسة البصرة هما: عيسى بن عمر الثقفيّ (ت149هـ)، وأبو عمر بن العلاء (ت 154هـ)، و عليه سنحاول بداية تقديم نبذة مختصرة عنهما فيم يلي:

-عيسى بن عمر الثقفي (ت 149هـ):

هو "مولى خالد بن الوليد المخوزمي، نزل في ثقيف وأخذ عن ابن أبي إسحاق الحضرمي"[1] كان شديد الطعن على العرب، وصاحب تقعير في كلامه، واستعمال الغريب وفي قراءته" كان حافظا للقرآن وعلى خطى معلمه؛ حيث مضى يطرد القياس ويعممه، كما كان كثير التأليف والكتابة، وقد ذكر له العلماء كتابين: "الإكمال" أو "المكمل" و" الجامع" وهو الَّذي مكن للنحو وقواعده التي اعتمدها تلميذه الخليل ومن تلاه" توفي سنة 149هـ.

- أبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ):

إمام أهل البصرة وقارئها" وهو زبان بن اعلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحصين بن الحارث ،ولد بمكة، قرأ على مجاهد وسعيد بن جبير ويحي بن يعمر وبن كثير "[2]له اطلاع بالقراءة ووجوهها عالم باللغة وأخذ النّحو عن نصر بن عاصم الليثيّ ،وقرأ القرآن على سعيد بن جبير ومجاهد وأنس بن مالك، وأخذ عنه يونس بن حبيب والخليل بن أحمد الفراهيديّ"[3] عني بإقراء النّاس المسجد الجماع بالبصرة،واهتم بلغات العرب

[1] - محمد بن الحسن الزّبيدي: طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، 2009م، ط: 2، ص-ص:40-41.

[2] - أحمد بن موسى بن العباس أبو بكر بن مجاهد: السبعة في القراءات، ص: 80.

[3] -محمد الشاطر أحمد محمد: الموجز في نشأة النحو، القاهرة، 1403هـ/1973م، ص-ص: 46-47.

وأشعارها "كان لغويا أكثر منه نحويا وهو من الرّواة الثّقاة إذا كان قد سمع من العرب وأكثر من السّماع"[1] توفي بالكوفة سنة 154هـ.

3-الإطار الزّمكانيّ للمناظرة:

خلال بحثنا في الكتب التي تناولت بالشرّح نصّ هذه المسألة لم نجد فيها ذكرا للمكان والزّمان الّذي دارت فيه أحدات ومجريات هذه المناظرة.

4- الجمهور:

يعد الجهور الطّرف الثالث في المناظرة إذ لا تقوم إلا به، فهو يمكن أن يكون الحكم في الموضوع الّذي تجري حوله، والنّص الذي بين أيدينا يذكر لنا أسماء بعض النّحاة من غير طرفي المناظرة، مثل يحي بن المبارك المعروف باليزيديّ (ت202هـ)، وخلف الأحمر(ت 194هـ)، والمرّجح أنّهما جمهور هذه المسألة.

5-الحجج:

وقعت هذه المناظرة بين إمامين من أئمَّة العربية المتقدِّمين، ومدارها جواز إعمال "ليس" وإهمالها في قول العرب: ليسَ الطيبُ إلاَّ المسكُ، فأبو عمرو أجاز إعمالها وإهمالها، فهي ترد عنده على حالتين: الرفع؛ أي هاملة فيأتي اللفظ الذي يليها مرفوعا، والنَّصب؛ أي عاملة فتنصب اللفظ الذي يليها، وتفسيرها عند النُّحاة، وفي لغات القبائل من عدَّة أوجه نوجزها كما يلي:

-تأتي "ليس" عند أهل الحجاز في الجملة الاسميّة، فترفع المبتدأ ويسمَّى اسمها، وتنصب الخبر ويسمَّى خبرها، فيقولون: "ليس الطِّيبُ إلاَّ المسكَ" بضمِّ آخر الطيب، وفتح آخر المسك.

[1] - شوقي ضيف المدارس النّحوية: دار المعارف، القاهرة، 2009م، ط:7، ص-ص: 27-28.

- في حين أنَّ بني تميم يهملون "ليس" ولا يعملونها حملا على" ما" النَّافية الَّتي تدل على نفي الحال، فيُرفع ما بعد "إلاَّ" في قولهم: ليس الطِّيبُ إلَّا المسكُ (بقاء المبتدأ والخبر على أصله،) و" إنَّما حملوا "ما" على "ليس" لاتِّفاقهما في المعنى لأنهما يدخلان لنفي الحال، فإذا قلت: ما زيدٌ إلَّا منطلقٌ، فقد انتقض النَّفي، الَّذي اشتبه بها دخول الاستثناء فبطل عمل ما"[1]،وإذا أعربت المثال بحسب ما أورده سيبويه(180ه) قلت:

ما: أداة نفي مبنية على السكون لامحل لها من الإعراب لاعمل لها.

زيدٌ: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضّمة المقدرة في آخره.

إلّا: أداة حصر مبنية على السّكون لامحل لها من الإعراب.

منطلقٌ: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضَّمة الظاهرة في آخره، فهذه الجملة لما أفادت معنى الحال انتقض فيها عمل "ما" ولم تنفي، فشابهت بذلك الاستثناء، والأمر نفسه بالنِّسبة لجملة " ليسَ الطِّيبُ إلَّا المسكُ" بطل فيها عمل "ليس" لمشابهاتها "ما" النَّافيَّة.

والنحاة الذين جاؤوا بعد أبي عمرو بن العلاء (ت154ه) وقفوا مع القضيّة مواقف متباينة من وجوه مختلفة، واستدلّوا عليها بقواعد أخرى (الاستثناء) فهذا ابن مالك (672ه) يذكر في ألفيته:

"– ما استثنت إلَّا مَع تمامٍ ينْتَصِبْ بعد نفيٍّ أو كنفيٍّ انْتَخِبْ.

–اتباعُ ما اتَّصلْ وانْصبْ ما انْقَطَعْ وعنْ تَميمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ"[2]

وفي كلامه إشارة إلى وجوب نصب المستثنى بـ"إلّا" في الكلام التام بموجب ما يأتي بعده، والمقصود هنا أداة النَّفي وما أشبهها (النهي)، فإذا اتصل أجاز اتباع نصبه على الاستثناء، أمّا إذا انقطع (الاختلاف من

[1] – أبو بشر عثمان بن قنبر سيبويه: الكتاب، تح: أحمد مهدلِّي، علي سيِّد علي، دار الكتب العلميَّة، لبنان، 2008م، ط:1،ص-ص:323.

[2]– جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك: الألفية في النَّحو والصرف، تح: سليمان بن عبد العزيز عبد الله العيوني، مكتبة دار المنهاج، الرياض، (د–ت)، (د–ط)، ص: 109.

حيث الجنس بين المستثنى والمستثنى منه) مثال ذلك قوله تعالى:"**وإذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إلّا إبْلَسَ...**"(**البقرة/ 34**)؛أي الملائكة خلقت من نور وإبليس خلق من نار فهما مختلفان من حيث الجنس، وبحسب الحجازيين وجب نصبه على الاستثناء، عكس بني تميم الذين يجوّزون الإبدال في المنقطع أي يجعلونه بدلا.

ويتحدد مفهوم الاستثناء بأنَّه" إخراج ما بعد إلّا أو إحدى أخواتها من أدوات الاستثناء من حكم ما قبلها"[1]، ومنه نستخرج أركان الاستثناء وهي:

– المستثنى: وهو" المخرَّجُ ب"إلّا" أو إحدى أخواتها بشرط الإفادة" لابد أن يحقق فيه فائدة بالنسبة للقارئ.

– المستثنى منه: وهو اسم " سبق إلّا ويطرح منه المستثنى فيكون إمَّا مذكورا أو محذوفا"[2]، وهذا الأخير إمّا صريحا أو مبهما وجب تقديره في الكلام ، و آخرها الأداة .

– قد تدل "ليس" على اسمها وخبرها، فيأتي الاسم الثاني مقترنا بـ"إلّا" كما في قولهم: "ليس الطيب إلّا المسك" فتكون بمعنى "ما"، وتميم ترفع كلمة "المسك" إذ لاتعمل عندهم ، والحجازيون ينصبون "المسك" بإعمال"ما"[3].

ألا ترى أنهم قاسوا" ليس" على "ما" النافية من حيث العمل وتقدير الكلام: ما الطّيبُ إلَّا المسكَ، فاختلف الآراء عندهم فبنوا تميم يعربونها:

ما: أداة نفيٍّ مبنيَّة على السكون لا محل لها من الإعراب.

الطيبُ: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

---

[1]– مصطفي الغلاييني : جامع الدروس العربية، طرابلس–لبنان، 1944م، ص: 498.

[2]-بهاء الدين عبد الله ابن عقيل: شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك في النحو، القاهرة، دار المعالم الثقافية، 1424هـ/2003م، ط:2، ص: 237.

[3] – حمزة أبو النّصر: تيسير النَّحو والصَّرف، المنصورة، مكتبة الإيمان، 1418هـ/ 1997م، ص: 73.

إلّا: أداة حصر مبنية على السكون لا محل لها من الإعراب.

المسكُ: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضّمة الظاهرة في آخره، وبالتَّالي فإذا حذفنا الأدوات صارت جملة اسمية تامَّة " الطيب المسكُ"، فيستقيم بها المعنى ولا يحتاج إلى استثناء، لعدم اختلاف الطيب عن المسك فهما من جنس واحد.

من جهة أخرى نرى الحجازيّين يرَجِّحون عمل " ما" عند استيفاء شروطها، وأنها نافية في قولهم: ما الطيب إلّا المسكَ، فذهبوا إلى أنّ:

إلَّا: أداة استثناء.

والمسكَ: مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، فيكون عامل النَّصب هو: "إلَّا" وما قبلها مستثنى منه فهي جملة تامة منفيَّة.

إضافة إلى ما تقدَّم ذكره الفارسيُّ ت(377هـ) تخريجات أخرى لهذه المسألة نبيّنها كما يلي:

-أولا: أنَّ "في "ليس" ضمير الشَّأن،والطّيبُ مبتدأ، والمسكُ خبره، والجملة في محل رفع، فقيل: ليس الطيب إلَّا المسكُ"[1]، فكأنَّنا قلنا: ليس هو الطيبُ إلَّا المسكُ، بهذا المعنى جعل "هو"ضمير الشأن اسم ليس في محل رفع، والطيبُ مبتدأ والمسكُ خبره، والجملة الاسميَّة في محلِّ رفع خبر ليس.

-ثانيا: أنَّ كلمة "الطيب اسمها، وأنّ خبرها محذوف أي في الوجود، وأنَّ المسك بدل من اسمها"[2]،فتكون بذلك متبعة على أنَّه بدل من المستثنى منه، فجاء "المسكَ" بدل منصوب وتقدير الكلام: ليس الطيبُ موجود إلَّا المسكَ.

ثالثا: أنَّه كذلك، لكن "إلّا المسك" نعت للاسم لأنَّ تعريفه تعريف الجنس (فهو نكرة معنى) أي ليس الطِّيبَ غير المسكِ طيّبا.

[1] - جمال الدّين بن هشام الأنصاريّ: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص: 324.

[2] - المرجع نفسه، ص: 325.

وتأكيدا على رأيهم استشهدوا بالسّماع، الذي يظهر من خلال الحديث النّبويّ الشريف في قوله – صلى الله عليه وسلَّم– " ليس من أصحابي إلّا من شئت أخذت عليه ليس أبا الدّرداء" فقال سيبويه:" ليس أبو الدّرداء"، فظنَّه اسم "ليس" فقال حمَّاد لحنت يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، وإنَّما ليس ها هنا استثناء" فنلاحظ أنَّ سيبويه لم يصب في بناء القاعدة النَّحويَّة في إعراب "ليس" في قوله:" ليس أبا الدَّرداء"[1] فجاء الإعراب بهذه الصيغة:

ليس: فعل ماض ناقص مبني على الفتح.

أبو: اسم ليس مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنَّه من الأسماء الستة وهو مضاف.

الدَّرداء: مضاف إليه، وخبر ليس محذوف تقديره مقصود –مثلا–

على عكس باقي النُّحاة الذِّين ساقوا حجَّتهم على أنَّها:

أداة استثناء، وأبا: مستثنى منصوب وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف.

الدرداء: مضاف إليه مجرور.

وعلى هذه الشُّروحات نستنج أن تخريجات النحاة والعلماء قد اختلفت من مذهب إلى آخر، غير أنهم اشتركوا في توظيف القياس والسمَّاع في تعليلهم للأحكام النَّحويَّة.

[1] – الزبيدي: طبقات النّحويين، ص:66.

2-2- مناظرة: الرفع في خبر "إنّ" مناظرة أبي عثمان المازنيّ (ت249هـ) مع جماعة من النحويين:

1-نص المسألة:

وهي من أبرز المسائل التي وردت في الخلاف الواقع حول الرَّافع في خبرِ إنَّ وجاء فيها:" قالوا إذا قلت زيد قائمٌ، زيد ابتداء، وقائمٌ خبره، قالوا: فإذا قلت إنَّ زيدا قائمٌ، عملت "إنَّ" في الابتداء، وبقي الخبر على حاله، لأنَّ "إنَّ" لا تعمل في الخبر، فخبرها خبر الابتداء، وهذا ما ذهب إليه الكسائيّ .

قال أبو عثمان: هذا خطأ، ثمَّ سألهم فقال: أخبروني، عن "إنَّ" لم نصبت عندكم؟ قالوا: لأنَّها شابهت الفعل، قال لهم: فإذا قلتم : إنَّ زيدًا عندكم؟ قالوا لأنَّها مشبهة بالفعل، قال لهم: فإذا قلتم: إنَّ زيدا قادمٌ، زيد عندكم إنَّه ماذا؟ قالوا إنَّه مفعول مقدم، قال: فما الفعل فيه؟ قالوا: إنَّ، قال: فبين إنَّ وبين قادمٌ سبب؟ قالوا: لا، قال: فهل رأيتم فعلا قط نصبت ولم يرفع شيئا؟ قالوا: هذا محال، لأنَّ الفعل إذا يرفع خلا من الفاعل، قال: فالشيء إذاً شبه بالفعل فلا ينبغي أن ينصب فقط ولا يرفع، قالوا: أجل كما يجب ...فكان كالمفعول والثَّاني كالفاعل"[1]

2- طرفا المناظرة:

الذي يلاحظه القارئ عند وقوفه مع نصِّ المسألة؛ أنها لم تجر بين طرفين فقط كما هي الحال مع سابقتيها، إنَّما كانت بين شخص (أبو عثمان المازني) وجماعة من النَّحويّين.

[1]- الزَّجاجي: مجالس العلماء، ص-ص: 132-133.

أ-أبو عثمان المازنيّ (ت 249هـ):

هو" بكر بن محمَّد بن بقبة بن بني مازن بن شيبان ذهل بن بكر بن وائل"[1] من أهل البصرة بها ولد وبها وتربَّى، وأكبَّ منذ صباه على حلقات النحويين واللغويين البصريين، وحلقات المتكلِّمين ولزم الأخفش، إليه يعود الفضل في تخليص أبواب التصريف من الكتاب وخصَّها بكتاب هو" التصريف" كان المازنيُّ فطنا ذكيا "ومناظرا ألمعيا جرت بينه وبين علماء عصره مناظرات عديدة ولاسيَّما نحاة الكوفة، كان قويَّ الحجَّة خصب العقل، فتح باب التَّمارين غير العلمية في الصَّرف على مصراعيه، وكان يتشدَّدُ في الأخذ بالقياس، ويردُّ ما لا يطَّرد معه من لغة العرب ومن بعض القراءات القرآنية"[2]،توفي سنة 249هـ بالبصرة.

3- الحجج:

لعلَّ هذه المناظرة من أبر المسائل الخلافيَّة التي قام حولها الجدال، وتضاربت فيها الآراء النَّحوية بين البصريين، على رأسهم المازنيّ(249هـ) والكوفيين أمثال الكسائيِّ(ت 189هـ) في معرفة صحَّة عمل إنَّ وأخواتها،أهو في رفع الخبر أم أنَّه يبقى على أصله المعروف "بالرفع".

ذهب المازنيُّ إلى القول بأنَّ "أنَّ" تدخل على الجملة الاسميَّة، فتنصب المبتدأ وترفع الخبر، والملاحظ هنا أنَّها هي العاملة في نصب اسمها ورفع خبرها في قوله: إنَّ زيدا قائمٌ فيكون إعرابها كالتالي:

إنَّ: حرف مشبه بالفعل .

زيدا: اسم "إنَّ" منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

---

[1]- أبو سعيد الحسن بن عبد الله السَّيْرافيّ: أخبار النَّحويين البصريين، تح: محمد عبد المنعم خفَّاجي، ملتزم للطبع والنشر، مصر، 1374هـ/1955م، ط:1، ص: 57.

[2]- نبيلة بن قريني: محاضرات في مقياس المدارس النحوية، جامعة 8 ماي 1955، قالمة- الجزائر، م2020/2019م، ص: 54.

قائمٌ: خبرها مرفوع وعلامة رفعه الضَّمة الظاهرة على آخره.

خلافا على ذلك يرى الكسائيّ "أنَّ" لا ترفع الخبر، فخبرها خبر الابتداء، فلم يطرأ عليه أيُّ تغيير من حيث العلامة الإعرابية، وليست إن المسؤولة عن تلك الضمة، فهو مرفوع على الأصل، وبقي على حالته التَّركيبيَّة المرفوعة في أصل الكلام مع المبتدأ ومثال ذلك: زيدٌ قائمٌ.

احتجَّ الكوفيُّون في طرح آرائهم بالقياس على "الفعل" وقالوا: أنّ الأصل في "إنَّ" لا تنصب، وإنَّما هي مشبهة بالفعل وتؤدِّي عمله، أي أنَّها تنصب الأوَّل وترفع الثَّاني، فحملوا الأصل على الفرع " مشابهة إنَّ بالفعل في الرَّفع" في قولهم: إنَّ زيدًا قادمٌ، وحتَّى يتَّضح الأمر أكثر ويسهل فهمه نوجز الأمر كما يلي:

- الأصل(المقيس عليه): الفعل. -الفرع(المقيس): إنَّ وأخواتها.

- العلة: المشابهة. -الحكم: الرفع.

وما يؤكِّد صحة حجَّتهم قولهم:" أجمعنا على أنَّ الأصل في هذه الحروف" إنَّ وأخواتها" لا تنصب الاسم لمشابهتها في الفعل، وهذا يعني أنَّ الفرع أضعف من الأصل، مثال ذلك: إن بك زيدٌ مأخوذ"[1]، فبطل إعمال "إنَّ" وجاءت عندهم صفة "مأخوذ".

أمَّا البصريُّون فقالوا:" أنَّ رافع الخبر هو"إنَّ"؛ يرتفع بها وفي الوقت نفسه مشابهة بالفعل لفظًا ومعنىً ووجه المشابهة يبرز من هذه الأوجه:

[1]- ينظر: أبو البركات بن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك، رمضان تواب، القاهرة، 2002م، ط:1، ص: 218.

-الأوَّل: أنَّها على وزن الفعل.

-الثَّاني: مبنية على الفتح كما في الماضي.

- الثَّالث: أنَّها تقتضي الاسم.

-الرَّابع: أنَّها تدخل نون الوقاية نحو: أنَّني، كأنَّني...

- الخامس: أنَّ فيها معنى الفعل، فمعنى كأنَّ:شبّهت، ومعنى ليت: تمنّيت"[1]، والجدير بالذِّكر أنَّ بعد الحرف المشبه بالفعل يكون الاسم منصوبا، والخبر مرفوعا، فجعل المازنيّ (ت 249هـ) الاسم بمنزلة المفعول به في النَّصب، والخبر بمنزلة الفاعل في الرَّفع.

وبناء على ما تقدَّم توضيحه من نص هذه المسألة، المتعددة الآراء سعى كل طرف في المناظرة إلى بيان وجهة نظره، فالكوفيُّون سبيلهم في الإقناع القياس والإجماع في رفع خبر"إنَّ"، في حين عمد المازني إلى القياس والسماع من كلام العرب، وهم بذلك اجتهدوا في تأسيس علم نحويٍّ يخضع لطابع الحوار والأدلّة المقنعة، كما ونلمح هنا غياباً لذكر الجمهور والحكم في نص المناظرة، وليس هذا بعيب أو ما شابه، بيد أنّها جرت بين جماعة من النّاس، فحري أن يكون النّقاش عاما يسعى فيه كل طرف إلى دحض حجة مناظره، وبالتَّالي يؤدون دور الحكم و الجمهور معا.

[1]- المرجع السابق، ص: 219.

المبحث الثّالث:

أسلوب التّعجب والعامل في رفع المبتدأ.

المبحث الثّاني: أسلوب التّعجب والعامل في رفع المبتدأ.

3-1-مناظرة أسلوب التّعجُب بين محمد بن يزيد المبرِّد (ت 385هـ) وأبي إسحاق الزَّجاج (ت 311هـ):

1-نصّ المسألة:

قال الزَّجاجيّ: " حدَّثني بعض أصحابنا قال: حدَّثني أبو إسحاق الزَّجاج قال: كنت في ابتداء أمري قد نظرت في علم الكوفيين، وانقطعت إليه، فاستنكرت منه حتّى وقع لي أنَّي لم أترك منه شيئًا، وأنّي قد استغنيت به عن غيره، فلمّا قدم محمد بن يزيد بغداد قصدته يومًا وأنا عندي أنَّه ناظرني إن قطعته لا أشكُّ فيه، فدخلت إليه، فلمَّا قعدت قلت له: كيف تقول ما أحسن زيدًا،فقال له: ما أحسن زيدًا، قلت: زيدًا بأيّ شيءٍ تنصبه؟ فقال: التقدير "شيء حسَّن زيدا" فما اسم مبتدأ، وأحسن خبره، وفيه تقدير ضمير الفاعل، وزيدًا مفعول به، والمعنى معنى التَّعجب، فذهبت أتخطَّى المسألة، فقال لي: على أقنعك هذا الجواب؟ قلت: ما تركت منها شيئًا؟ قال: فإنَّها تنتقص عليك. قال: من أين؟

قال: كيف جاز أن تكون "ما" بغير صلة؟ وإنَّما تكون اسما تاما في الجزاء، نحو: ما تصنع أصنع، أو في الاستفهام نحو: ما صنعت يا رجل؟ وما عندك؟ فهيَّ ابتداء ، وما بعدها خبرها، فكيف أن تكون في غير هذين الموضعين اسما يغير صلة، وأنت لو قلت: رأيت أو أعجبني ما لم يكن كلاما حتى تقول: رأيت ما صنعت أو أعجبني ما عندك، ونحو ذلك مما يكون صلة الّذي، فلم يكن عندي في هذا جواب.

فقال: الجواب عن هذا السؤال أن يقال: إنَّما صلح أن تكون "ما" في الاستفهام اسما بغير صلة، لأنها لو وصلت عُلِّمت، وإنَّما يسأل السائل عمّا يجهل، كما تقول: من أبوك؟ فلو قلت من في الدّار أبوك، كنت مخبرا

لما علمته وغير مستخبرا عمّا جهلته، وكذلك في الجزاء هي، لأنّها هناك شائعة مبهمة تقول: "ما ركبت ركبت" فذلك واقع على كلِّ مركوب وكقولك: من يأتني آته، فهذا واقع على جميع النَّاس.

وأنت إذا قلت: ما أحسن زيدًان فقد تعَّجبت من حسنه ولم تصف أنَّ الذي حسَّنه شيءٌ بعينه، فلذلك لزمها أن تكون مبهمة غير مخصوصة، كما تقول: شيء جاء بك، أي ما جاء بك إلَّا شيء، وكذلك: "شر أمر ذا ناب" أنَّ ما أمره إلّا شرّ ومثله: إنِّي ما أن أفعل كذا وكذا...

يريد من الأمر أنَّ أفعل كذا وكذا فلمّا كان الأمر مجهولا كانت" ما" بغير صلة، قال: فذهبت أتجاوز وأستحسن ما سمعت، فقال لي: أقنعك هذا، فقلت: لا أعلم فيه شيئا غيره، قال: فإن قيل لك: إذا قلت "شيء أحسن زيدا" فقد أخبرت ولم تتعجَّب، فإذا وضعت "ما" في موضع "شيء" فحسن أبن وقع التَّعجُّب؟ فقال: الجواب في ذلك أنَّ "ما" إنَّما صلح ذلك فيها لإبهامها وتصرُّفها، ألا ترى أنَّك تقول: ما أقمت أقمت، فتكون مؤقّتة، وحقيقتها أنَّها وصلتها مصدر، وكذلك ما صنعت يسُرُّني، فإن شئت كانت في معنى الذي، وإن شئت كانت والفعل مصدران وتكون استفهاما وتكون جزاء، وتكون خبرا، وتكون نكرة في مثل قوله: رُبَّما تكره النُّفوس من الأمر، وتقع لغير ذات الأدبيين ولنعوت الأدبيين، كقولك: ما عبد الله؟ فيقال: شريف أو وضيع، أو غنيٌّ أو فقير"[1]

[1]- ينظر: الزجاجي: مجالس العلماء، ص: 164 وما بعدها.

2-طرفا المناظرة:

جرت هذه المناظرة النَّحويَّة بين علمين من أعلام المدرسة البصريَّة هما:

أ-أبو إسحاق الزَّجاج(311هـ):

هـو" أبـو إسـحاق إبـراهيم بـن السـريَّ بـن سـهل الزُّجـاج، مـن أهـل الفضـل والـدِّين، سمـيَّ بالزجـاج لأنَّـه كـان عـاملا فيـه، ثم مـال بعـدها إلى النَّحـو ولـزم المـبرِّد(ت385هـ) فأخـذ عنـه العلـم حـتى استقلَّ ، وكـان مـؤدبا للقاسـم بـن عبـد الله بـن سـليمان، لـه مـن التصـانيف: معـاني القـرآن، الانشـقاق، الاشـتقاق، خلـة الإنسـان، القـوافي، شـرح أبيات سيبويه وغيرها..." توفي سنة 311هـ.

ب- أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد (ت 385هـ):

آخر أئمَّة النَّحو البصرّي المشهورين " أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن يزيد بن مالك بن كعب بن عبد الأكبر الثميليّ الأزدي المعروف بالمبرد، من مواليد مدينة البصرة عاش فيها وبدأ بقراءة الكتاب على الجرمي(ت225هـ)، وأكمل باقيه على المازني(ت247هـ)، اشتهر بحسن محاضرته وكثرة نوادر، وكان كثير الحفظ للغة وكثير التوسع فيها"[1] برع المبرد في مختلف الجوانب اللغوية منها: النحو والصرف والأدب حتى معرفة أيام العرب وأخبارهم

[1]- خديجة الحديثي: المدارس النّحوية: 94-95.

وهو مانراه في كتابه الكامل في اللغة والأدب" سارت إليه رئاسة المدرسة النحوية البصرية بعد طبقة الجرمي والمازني"[1]، ويعد كتابه المقتضب في النحو من أهم الكتب التي اشتهرت في الدرس النحوي وأبسطها في طرح القضايا النحوية.

3- الحجج:

لاريب أنَّ الخلاف المشهور في هذه المسألة قائم حول أسلوب " التَّعجب" ونخصُّ بالتحديد الأداة "ما"، مبينين بذلك أوجه إعمالها وإعرابها، أتعرب من موضع واحد كما ذهب إليه البصرِّيون، أم أنَّها تعرب من مواضع مختلفة كما هو الحال عند الكوفيّين؛ وحتى يتضح الأمر أكثر نقف عند آراء المدرستين فنقول:

ذهب البصريُّون إلى القول بأنَّ صيغة "أفعل" هي " فعل ماض صحيح لأنَّه مبني على الفتح، ولو كان اسما لارتفع على أنَّه خبر، ولأنه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية فتقول: ما أفقرني إلى الله، ولا تقول ما أفقري" (فلمَّا أضيف للفعل أفقر الذي جاء على صيغة" أفعل" بعد ياء المتَّكلم صار فعلاً صحيحا عندهم لا اسما).

ووجه مشابهة الأسماء" عموما إنّما كان بجموده ولا مصدر له، وشابه أفعل التّفضيل خصوصا بكونه على وزنه، وعندما دلَّ على الزيادة وبكونهما لا يبنيان إلَّا مما استكمل الشروط وفي "أحسن" ضمير مستتر بالاتفاق على الفاعليَّة، راجع إلى "ما" وهو الذي دلَّنا على اسميتها، لأنَّ الضمير لا يعود إلّا على الأسماء

[1]- المرجع السّابق،ص: 95.

وزيـدًا مفعـول بـه عـن القـول بأنَّ " أفعـل" فعـل مـاضٍ، ومشـبه بالمفعـول بـه علـى القـول بأنـه اسـم"[1]، فجعلـوا اللفظ الواقع بعد "ما" في صيغة التَّعجب "أفعل" على وجهين: فعل واسم.

-فعل لاقترانه بنون الوقاية بعد ياء المتكلِّم كما في المثال: ما أفقرني.

اسـم بقياسـه علـى الاسـم الجامـد ولا مصـدر لـه كونـه حمـل في معنـاه معـنى الـزِّيادة، ففـي قولـك: "مـا أحسـن زيدًا" إذا أعربتها قلت:

ما: نكرة تامة مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ.

أحسن: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح والفاعل ضمير مستتر تقديره "هو" .

زيدًا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره والعامل فيه هو الفعل "أحسن"، والجملة الفعلية في محلِّ رفع خبر "ما".

أمَّـا الكوفيـون فـذهبوا إلى القـول بأنَّ "أفعـل" اسـم" بـدليل أنَّـه يُصـغر، فقـالوا: " مـا أُحيْسـنه" ومـا "أُصـيْلحه" ، واعتـبروه اسمـا جامـدا لا يتصـرَّف، فالصـرف خاصـية مـن خصـائص الفعـل إذ منـه يمكـن اشـتقاق اسـم الفاعـل والمفعـول وغيرهـا كقولنـا: خـرج، فاسـم الفاعـل منـه: خـارج، واسـم المفعـول: مخـروج، وهـذا الأمـر لا ينطبق على الفعل"أحسن" .

[1]- ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: 105.

والمبرد(ت 385هـ) في قول "ما أحسن زيدا" قال بتقدير اسم "شيء" في الجملة، فيصبح الكلام" شيء حسَّن زيدًا، فما مبتدأ وأحسن خبره، فعدَّ " ما سم تام غير موصول ولا موصوف، مكتفية بنفسها ولا تحتاج أيّ صلة أو صفة، وقد سبق بيان إعرابها.

والزجاج(ت311هـ) لم يعارض المبرد وإنَّما اختلف معه حول الفعل الذي بعد"ما" والأصل فيها، فهي في موضع آخر بحسب الكوفيّين اسم موصول بمعنى "الذي" وما بعدها صلة موصول والخبر محذوف وتقدير الكلام: والذي أحسن زيدًا شيء، واحتجَّ أنَّ الكلام غير تام في قول: رأيت أو أعجبني والتّقدير رأيت ما صنعت أو أعجبني ما عندك.

وذهب الفرّاء وجماعة من الكوفيين إلى أنَّ " ما" استفهامية يستفهم بها عن المبهم نحو: ما صنعت يا رجل، وما عندك؟ فهيّ عندهم بمنزلة "من"، كما احتج على تمام "ما" بوجه آخر وهو الجزاء أي في جملة الشرط مثل: ما تصنع أصنع.

وخلاصة القول أن الخلاف وقع في هذه المناظرة من جانبين، الأوَّل تعلق بالصيغة "أفعل" أفعل هي أم اسم؟ والثَّاني تعلّق بالأداة "ما"في حدِّ ذاتها وأوجه تمامها.

3-2- الخلاف في رافع المبتدأ بين زياد الفرّاء (ت 207هـ) وأبو عمر الجرميّ (ت 225هـ):

1-نصّ المسألة:

يحكى أنَّه اجتمع أبو عمر الجرميّ وأبو زكريا يحي بن زياد الفرَّاء" فقال الفراء للجرميّ : أخبرني عن قولهم: زيد منطلقٌ، بم رفعوا زيد؟فقال له: بالابتداء، فقال الفراء، وما الابتداء؟ قال له الجرميّ: تعريته، قال الفراء:فأظهره، فقال له الجرميّ: هذا معنى لا يظهر، فقال له الفراء:فمثله، فقال له الجرميّ: لا يتمثَّل، قال الفراء: ما رأيت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثل، فقال له الجرميّ: أخبرني عن قولهم: زيدٌ ضربته، لم رفعت زيدًا؟ فقال: بالهاء العائد على زيدٌ.

فقال الجرميّ: الهاء اسم فكيف يرفع الاسم؟ فقال الفرّاء، لم ترفعه به، وإنَّما رفعناه بالعائد، فقال له الجرميّ: وما العائد؟ فقال: معنى، فقال له الجرميّ: أظهره، قال: لا يظهر، قال: مثله، قال: لا يتمثَّل، فقال له الجرمي: لقد وقعت فيما فررت منه."[1]

2- طرفا المناظرة:

جرت أحداث هذه المناظرة بين علمين من علماء النحو هما:

[1]- محمد آدم الزاكي: النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم نهاية القرن الخامس الهجري، ص-ص: 127-128.

أ-أبو زكريا يحي بن زياد الفرّاء(ت 207هـ):

من أتمَّ بناء النحو الكوفي وأنهم التقعيد له، وهو" أبو زكريا يحي بن زياد بن عبد الله بن منصور الدّيلمي الفراء، من مواليد الكوفة سنة 144هـ وبها نشأ، كان أبرع الكوفيين في عملهم ....فحمل العربية على الألفاظ والمعاني فبرع، واستحق التقدمة...وكان السبب في إملاء الفراء كتابه معاني القرآن وهو كتاب لم يعمل قبل ولا بعده مثله ولم يتهيأ لأحد من الناس جميعا أن يزيد عليه شيئا، ولولاه لسقطت العربية لأنه حصَّنها وضبطها"[1]، أخذ عن أبي جعفر الرُّؤاسي، ثمَّ ذهب للبصرة وأخذ عن يونس بن حبيب لمعاصرته ذلك الوقت، ثمَّ أخذ عن الكسائي من بغداد وتتلمذ له، وعنده العديد من المؤلفات التي حفظت علمه ومجمل آرائه النَّحويَّة التي انفرد بها أبرزها: كتاب معاني القرآن وكتاب المذكَّر والمؤنث"[2] توفي سنة 207هـ.

ب- أبو عمر الجرميّ(ت225هـ):

هو" صالح بن إسحاق مولده ونشأته بالبصرة، دأب منذ صغره على الالتحاق بحلقات العلماء البصريين من النّحاة واللغويين، لزم الأخفش وأخذ عنه كلّ ما عنده، كان لسانا قوي الحجة، عالي الصوت في مناظراته، ولذلك سميَّ النَّباح أي شديد الصِّياح، نزل إلى بغداد في أوائل العقد الأوّل من القرن الثاني للهجرة،

[1]- الزُّبيدي: طبقات النَّحويين واللغويين، ص-ص: 131-132.

[2]-ينظر: باسم عبد الرحمان صالح البابلي: ما فات كتب الخلاف من مسائل الخلاف، دار الكتاب العلمية، بيروت، 1971م، (د-ط)، ص: 75.

وهناك ناظر الفراء مناظرة دوت شهرتها في الأوساط النحوية، وكان موضوعها العامل في المبتدأ له مصنفات كثيرة مختصره في النّحو العربي"[1] توفيَّ سنة 225هـ.

3- الإطار الزَّماكانيّ للمناظرة:

أ-الإطار الزمانيّ:

وقعت بالتَّحديد في" أوائل العقد الأوَّل من القرن الثانيِّ للهجرة"[2].

ب-الإطار الإطار المكاني:

جرت هذه المناظرة في بغداد حين نزل بها الجرميّ، وناظر الفرّاء هناك في المسألة التي سبق ذكرها.

4- الحجج :

جرت هذه المناظرة في بغداد بين علمين أحدهما بصريُّ المذهب والآخر كوفي حول مسألة رافع المبتدأ، حيث مثّل كل منهما دور السّائل والمجيب، ومن المعلوم أن المبتدأ مرفوع عند جمهور النّحاة، لكن وقع الخلاف في العامل* الذي أحدث فيه الرّفع.

[1]- شوقي ضيف: المدارس النَّحوية، ص: 111وما بعدها.

[2]- المرجع نفسه: ص: 111.

*العامل: ما يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص سواء كان اسما أو فعلا أو حرفا، وهو نوعان لفظي ومعنوي، ينظر: رياض ابن حسن الخوّام، نظرية العامل في النحو العربي، ص: 15.

وبداية نعرض رأي الجرميّ الذي ذهب إلى القول : أن المبتدأ يرتفع بالابتداء في قولهم: "زيدٌ منطلقٌ"[1]، فالأوّل مبتدأ مرفوع بتعريّته من العوامل اللفظيّة؛ أي أنَّه عامل معنويٍ يتعلَّق بدلالة التركب وليس باللفظ في حد ذاته.

ومنه جاءت فكرة أنَّ العامل معنوي هو الابتداء، والّذي نعني به" تعرية الاسم من العوامل اللّفظيّة ليخبر عنه، وهذه التَّعرية عامَّة فيه، لأنَّ العوامل في الإعراب بمنزلة العلامات الدّالة على ما يجب من الإعراب"[2] بمعنى تجرُّد المبتدأ من أيّ عامل لفظيّ سواء إنّ أو كان وأخواتها، على اعتبار أنّ العوامل هي التّي يحدث بموجبها الإعراب وتغيّر الحركة الإعرابيّة للكلمة بالرفع أو النّصب أو الجر أو الجزم،فاستدلّوا برفع المبتدأ من ثلاثة أوجه:

"- أنّ المبتدأ وقع في أحسن أحواله وهو الابتداء فأعطي أقوى الحركات وهو الرّفع.

-أنّ المبتدأ أوّل والرّفع أوّل، فأعطي الأوّل حكم الأول.

- أنّ المبتدأ مخبر عنه، كما أن الفاعل مخبر، والفاعل مرفوع، فكذلك ما أشبهه"[3]، فقاسوا المبتدأ على الفاعل لعلة المشابهة بينهما؛ لأن كلاهما في وضع الإخبار فأعطيا بذلك حكم الرفع.

[1]- ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: 40.

[2]- السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج:2، ص: 456.

[3]-ينظر ابن الأنباري: أسرار العربيّة، تح: محمد مجد البيطار، دمشق، (د-ت)، (د-ط)، ص: 69.

ومن جهة أخرى يرى أبو علي الفارسيّ(ت377هـ) رأيا آخر وأضاف إلى " عامل الابتداء التعرية عامل آخر وهو الإسناد الذي يتكوّن من مسند ومسند إليه"[1]، ففي جملة زيد منطلق وعمرو ذهب: زيد وعمرو مسند إليه، ومنطلقٌ وذاهب المسند، ومنه ارتفاع المبتدأ بتعريته من العوامل الظاهرة وجود علاقة الإسناد بين عنصرا الجملة الاسمية والفعليّة .

نلاحظ هنا أنّ حجتهم كانت قياسيّة في المشابهة بين المبتدأ والفاعل في الرّفع، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو المبتدأ والحكم هو الرفع، وهذا مذهب ابن السّرّاج إذ يقول:" والمبتدأ يبتدأ فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث، والفاعل مبتدأ بالحديث قبله"[2]، مثلما جاء في المناظرة: زيدٌ منطلقٌ، فكلمة زيد هنا هي الّتي ابتدأنا بها وحدث عنها الانطلاق.

ثمّ ينتقل بنا نصّ المناظرة من الجرميّ إلى الفرّاء عندما سئل عن العلّة في رفع "زيد" في قوله " زيدٌ ضربته"، فاحتجَّ بأنّ الاسم في "زيد" مرفوع بالضمير العائد "الهاء"، وهذا الأخير لا يظهر، ولا يتمثّل بمعنى أنه عامل معنويّ، باعتباره يعود على معنى الاسم الّذي قبله، ليس باسم ظاهر ولا محذوف، وعليه فإنَّ المبتدأ" يرتفع بالعائد من الخبر إذا كان فيه العائد، وهو مرفوع بالذكر الّذي وقع في الخبر، نحو: زيدٌ أكرمته" فالعائد في الفعل "أكرم" الذي هو "الهاء" هو الذي عمل الرفع في "المبتدأ" لما أخبر عنه.

وهو بقوله هذا قدّم دليلا على صحة الفكرة السابقة الّتي طرحها الجرميّ، في كون "المبتدأ " يرتفع بعامل معنوي،سواء كان الابتداء أو العائد، فأُفحم الفرّاء وألزم الحجّة.

[1] – عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم محمد المرجان، الجمهوريّة العراقيّة، 1982م، (د–ط)، ج:1، ص: 69.

[2]– ابن السّراج: الأصول في النّحو، ص: 58.

خاتمة

خاتمة

وفي الأخير سنحاول أن نرصد أهمّ النّتائج التي توصّلنا إليها في هذا البحث، ونوردها كما يلي:

– المناظرات النحوية كلها على مر تاريخ النحو العربي التليد كانت في الفروع لا الأصول شأنها شأن الخلافات النحوية، فالنحويون على اختلاف مذاهبهم، ومناهجهم متفقون على المسائل الأصول .

– ساهمت المناظرات النّحويّة بشكل فعّال في وضع ضوابط النّحو العرب ، كما ساهمت في تنقيته من الخطأ والفساد.

– نستنتج أنّ المناظرة حوار بين طرفين حول موضوع معيّن يهدف كل منهما إلى إبداء رأيه ومذهبه، والانتصار على الطّرف الآخر .

– لا يمكن إنكار أنّ البصريين كانوا السّبّاقين في تأسيس علم النّحو العربي منذ القرن الأوّل الهجري، ثمّ حذا الكّوفيين حذوهم.

– مصطلح المناظرة يتداخل مع مصطلحات أخرى تكاد تكون مرادفة لهومقابلة (الجدل والمحاورة).

– ترتكز المناظرات النّحويّة على مجموعة من الأركان الأساسيّة التي تقوم عليها وتشمل على (الموضوع، وطرفا المناظرة ، والجمهور)،وتضبطها جملة من الشّروط والآداب التي بها يتحقق الجو الهادئ للتّناظر بعيدا عن الجدل.

– مناقشة العلماء النّحويين للمسائل الخلافيّة على شكل حوار مؤطّر، قائم على الحجج والبراهين، وغير مبني على التوهم، أو هو حوار لمجرد المحاورة .

– العلماء النّحويون يتميّزون بتألّق علمي عالٍ جعلهم يبرزون معارفهم من خلال طرحها على شكل مناظرات على الرّغم من اختلاف مذاهبهم، فاهتموا بالمناظرات وما دلّ على ذلك أنّ مؤلّفاتهم الغزيرة لا تخلو من الحديث عن مسائلهم العلميّة .

– اتّفاق العلماء الكوفيين والبصريين وغيرهم من النّحاة المشهود لهم حول وضع أحكام تضبط قواعدهم، وهي : القياس والسّماع والإجماع، إلاّ أنّهم اختلفوا في شرح المسائل النّحويّة وفروعها .

– سيطرة منهج القياس في تعليل مواقفهم النّحوية على كتاب الأصول، وللفارسي وقولة مشهورة في ذلك (أخطئ في خمسين مسألة في اللغة خير من أن أخطئ في مسألة واحدة في القياس)، فاهتموا– معظمهم– وإن قلنا إلى درجة القداسة، فلن نبالغ.

وفي الأخير ندعو بضرورة الالتزام بالمطالعة والبحث في جميع العلوم؛ لأن الباحث الحقيقي لا يكتفي بجانب واحد من الدّراسة ، كما نوصي ونأكّد الوصاية على طالب الأدب العربي على ضرورة الاطّلاع على مختلف الكتب والشّروحات الغزيرة في النّحو العربي ، والتّمسّك به ، ودراسته قصد اكتساب المعارف وإثراء الرّصيد اللّغوي، وفي هذا نستحضر قول الإمام الشّافعي :

تَغَرَّب عَنِ الأَوطانِ في طَلَبِ العُلا وَسافِر فَفي الأَسفارِ خَمسُ فَوائِدِ.

تَـفَرُّجُ هَـمٍّ وَاكتِسابُ مَعيشَةٍ وَعِلمٌ وَآدابٌ وَصُحبَةُ مـاجِدِ.

قائمة المصادر والمراجع

*القرآن الكريم (رواية ورش).

المصادر والمراجع:

1. الأصفهاني أبو القاسم الراغب: المفردات في غريب القرآن، تح: محمد سيد الكيلاني، دار المعرفة، لبنان،(د–ط) ،)د–ت)، ج:1.
2. ابن الأنباري أبو البركات كمال الدين: أسرار العربيّة، تح: محمد مجد البيطار، دمشق، (د–ت)، (د–ط).
3. ابن الأنباري أبو البركات كمال الدين: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1418هـ/1998م.
4. ابن الأنباري أبو البركات كمال الدين: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك، رمضان تواب، القاهرة، 2002م، ط:1.
5. الأنصاريّ جمال الدِّين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد يحي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (د–ط)،1411هـ/1991م، ج:1.
6. البابلي باسم عبد الرحمان صالح: ما فات كتب الخلاف من مسائل الخلاف في همع الهوامع ، دار الكتاب العلمية، بيروت، 1971م، (د–ط).
7. الجرجاني عبد القاهر: المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم محمد المرجان، الجمهوريّة العراقيّة، 1982م، (د–ط)، ج:1.
8. جريشة علي: آداب الحوار والمناظرة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، 1410هـ/1989م، ط:1.

9. ابن جنيّ أبو الفتح عثمان: الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،1993م، ج:1.

10. الحديثي خديجة : المدارس النّحويّة، دار الأمل، الأردن، 1433هـ-2001م، ط:3.

11. حسنين محمد صبرة : ثمرة الخلاف بين النّحويّين البصريّين الكوفيّين، دار غريب، القاهرة،2001م، (د-ط).

12. الحمويّ شهاب الدّين أبي عبد الله ، دار صادر، بيروت، 1397هـ/1977م، (د-ط)، مج: 1.

13. الخوام رياض بن حسن: نظرية العامل في النحو العربي، منشورات مجمع اللغة العربية، السعوديّة، 1435هـ/2014م، (د-ط).

14. الذهبي شمس الدين بن أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، بشار عواد معروف، الأرناؤوط شعيب ، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1408هـ/1988م، ط: 2، مج: 1.

15. الزبيدي محمد بن الحسن: طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، 2009م، ط: 2.

16. الزجاجيّ أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق: مجالس العلماء، تح: عبد السلام هارون، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1984م، ط:2.

17. الزغي أبو عمر محمد بن عبد الملك: أصول المناظرة وروائع المناظرات، دار التقوى، 1432هـ/2011م، ط:1.

18. أبو زهرة محمد: تاريخ الجدل، دار الفكر العربي، بيروت، 1943م، ط:1.

19. ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل: الأصول في النحو العربي، تح: عبد الحسين القتلى، مؤسسة الرسالة، لبنان،1997م، ج:1.
20. سليمان سناء محمد: في أدب الحوار بين الأصالة والمعاصرة، القاهرة، 2013م، ط:1.
21. سيبويه أبو بشر عثمان بن قنبر: الكتاب، تح: أحمد مهدلِّي، علي سيِّد علي، دار الكتب العلميَّة، لبنان، 2008م، ط:1.
22. السيد عبد الرحمان: مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، دار العلوم، القاهرة، (د–ت)، ط: 2.
23. السَّيْرافيّ أبو سعيد الحسن بن عبد الله: أخبار النَّحويين البصريين، تح: محمد عبد المنعم خفَّاجي، ملتزم للطبع والنشر، مصر، 1374هـ/1955م، ط:1.
24. السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله: شرح كتاب سيبويه، ج:2.
25. الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس: ديوان الجوهر النفيس في شعر الإمام محمد إدريس، إع: محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا، (د–ت)، (د–ط).
26. شامية أحمد: خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية، دار المكتبة العلمية، الجزائر، 1995م،(د–ط).
27. الشنقيطي محمد الأمين بن محمد المختار: آداب البحث والمناظرة، تح: سعود بن عبد العزيز العزيز العريفي، دار علم الفوائد،(د–ت)، (د–ط).
28. ضيف شوقي: المدارس النّحوية: دار المعارف، القاهرة، 2009م، ط:7.
29. طه عبد الرحمان: أصول الحوار وتجديد علم الكلام، الدار البيضاء، بيروت–لبنان، 2000م.

30. عاصي ميشال: مفاهيم الجمالية والنقد في أدب الجاحظ، دار العلم الملايين، بيروت، 1981م، ط:2.
31. عبيد محمد: فن الحوار والمناظرة، تح: سعود عبد العزيز العريفي، دار عالم الفوائد للنشر، مكة المكرمة، (د–ط)،(د–ت).
32. ابن عقيل بهاء الدين عبد الله: شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك في النحو، القاهرة، دار المعالم الثقافية، 1424هـ/2003م، ط:2.
33. العيادي باشا: فن المناظرة في الأدب العربي، دار كنوز المعرفة للنشر، عمان، 1435هـ/2014م، ط: 1.
34. الغلاييني مصطفي: جامع الدروس العربية، طرابلس–لبنان، 1944م.
35. الفجاري مختار: الفكر العربي الإسلامي من تأويلية المعنى إلى تأويلية الفهم، 1430هـ/2009م، ط: 1.
36. كانون عبد اللّه: النبوغ المغربي في الأدب العربي، دار الثقافة، (د–ت)، ط: 2.
37. ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله: الألفية في النَّحو والصرف، تح: سليمان بن عبد العزيز عبد الله العيوني، مكتبة دار المنهاج، الرياض، (د–ت)، (د–ط).
38. ابن مجاهد أحمد بن موسى بن العباس أبو بكر: السبعة في القراءات، تح : شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1119م، (د–ط) .
39. محمد الشاطر أحمد محمد: الموجز في نشأة النحو، القاهرة، 1403هـ/1973م.
40. المخزوميّ مهدي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو، مكتبة مصطفى الباي الحلبيّ وأولاده، مصر، ط: 2، 1377هـ/1958م.

41. المرتضى علي الحسن الشريف أمالي: غرز الفوائد ودرر القلائد، تح: محمد أبو إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1954م، ط:1، ج:1.
42. الميداني عبد الرحمان حبنكة: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال وتجديد علم الكلام، دار القلم، الدار البيضاء، بيروت، ط:2، ص: 375.
43. أبو النّصر حمزة: تيسير النَّحو والصَّرف، المنصورة، مكتبة الإيمان، 1418هـ/ 1997م.
44. النيسابوري محمود ابن أبي الحسن: إيجاز القرآن في معاني القرآن، تح: حنيف بن حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995م، ط:1، مج:1.

المعاجم:

1. الأزهري محمد بن أحمد: تهذيب اللغة، تح: محمد عوض، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م، ط: 1، ج: 5، مادة(ن،ح،و).
2. أنيس إبراهيم: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، (د–ط)، (د–ت)
3. الحموي شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت: معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1397هـ/1977م، (د–ط)، مج:1.
4. الجرجاني علي بن محمد السيد علي الزين: معجم التعريفات، دار الكتب العلمية، ط:1، 1403هـ/1983م.
5. الرازي أبو الحسين أحمد بن فارس: مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ج:5.

6. الرازي زين الدين محمد بن أبي عبد القادر: مختار الصحاح، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق–سوريا، 1430هـ/2009م، ط:3.
7. عمر أحمد مختار: معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الفكر، القاهرة، ط:1، 2008م، م:1.
8. الفراهيدي أبو عبد الرحمان الخليل بن أحمد: معجم العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ج:4.
9. ابن منظور أبو الفضل جمال الدين: لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، 1999م، ط:3، ج: 14، مادة (ن،ظ،ر).
10. ابن النّديم أبو الفرج محمّد بن أبي إسحاق: الفهرست، تح: يوسف علي طويل، دار المعرفة، بيروت.

المقالات:

1. أحمد سهير أحمد محمد: المسألة الزّنبورية بين الحقيقة والخيال، كليّة الآداب واللّغات، جامعة سوهاج، مصر، (د–ت)، (د–ع).
2. بلمولود جيهان: براء الكسائي من الكيد لسيبويه في المسألة الزّنبوريّة، مجلة نتائج الفكر الصّادرة عن معهد الآداب واللغات، المركز الجامعيّ صالح أحمد النّعامة، 2021م، مج:5، العدد:2.
3. بن سلامة إكرام: الخلفيّة اللّغويّة لتحليل الخطاب الشّعري في كتاب الموشّح للمرزبانيّ –قراءة تداولية– المدرسة العليا للأساتذة قسنطينة، مجلة الأثر، الجزائر، العدد 10.

4. شاوش سعاد معمر: مفهوم المناظرة في الخطاب النحويّ وآلياته الاستدلاليّة، مجلة إشكالات في اللغة والأدب العربيّ، جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر ، 2019م، مج: 8، عدد:8.
5. عبيد حياة فتيحة حسيني: المناظرة في الكريم بين الإبلاغ والامتاع، مجلة المنهل، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، جوان 2006م، مج: 2، العدد: 1، ص: 158.
6. بن قريني نبيلة: محاضرات في مقياس المدارس النحوية، جامعة 8 ماي 1955، قالمة– الجزائر، م2020/2019م.

المذكرات الجامعية:

1. الزاكي محمد آدم: النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم نهاية القرن الخامس الهجري، مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، إش: أحمد ملكّ الأنصاري، جامعة أم القرى كلية اللغة العربية قسم الدراسات العليا، مكة –السعودية، 1405هـ/1985م.
2. العمري محمّد بن محمد: قياس العكس في الجدل النّحويّ عند أبي البركات ابن الأنباريّ، بحث تكميلي لنيل درجة الدكتوراه، إش: سليمان بن براهيم، العابد، جامعة أم القرى كلية اللغة العربيّة وآدابها، قسم الدّراسات العليا، السعوديّة، (د–ت).

فهرس
الموضوعات

فهرس الموضوعات **الصفحة**

مقدمّة.....أ–هـ

الفصل الأول: المناظرات والنّحو العربي.....**8–35**

–تمهيد.....**8**

المبحث الأوّل: مفاهيم اصطلاحيّة **8**

–1–مفهوم المناظرة 10–12

2–مفهوم الجدل.....13–14

3–مفهوم المحاورة.....15–16

4–مفهوم االنحو.....16–18

المبحث الثّاني: نشأة النّحو العربيّ وعلاقته بالمناظرات 19–25

–1–نشأة النّحو العربي.....20–22

–2–ارتباط المناظرة بالنّحو العربيّ .....23.

–3–أسباب نشأة المناظرات.....24–25

المبحث الثّالث: المناظرة: الأركان، الشرّوط، الآداب والأنواع.....**26–35**

-1-أركان المناظرة 27-28

-2- شروط المناظرة.....29-30

-3- آداب المناظرة.....31-32

-4-أنواع المناظرة.....33-35

الفصل الثّاني: نماذج مختارة لنصوص من المناظرات النّحويّة 36-69

- تمهيد.....38

المبحث الأوّل: المسألة الزّنبوريّة بين سيبويه(180هـ) والكسائي(189هـ)...39-45

المحبث الثاني: عمل ليس و رفع خبر "إن".....46-57

-المناظرة الأولى: جواز إعمال "ليس" وإهمالها بين عيسى بن عمرو الثّقفيّ(149هـ) مع أبي عمر بن العلاء (154هـ).....47-53

-المناظرة الثّانية: الرفع في خبر "إنّ" بين أبي عثمان المازنيّ (249هـ) وجماعة من النّحويّين 54-57

المبحث الثالث أسلوب التّعجب والعامل في رفع المبتدأ.....58

- المناظرة الأولى: أسلوب التّعجب بين محمد بن يزيد المبرّد(385هـ) وأبو إسحاق الزّجاج(311هـ):.....59-64

– المناظرة الثانيّة: الخلاف في رافع المبتدأ بين زياد الفرّاء(207هـ) وأبو عمر الجرميّ (225هـ).....65–69

–خاتمة.....70–72

–المصادر والمراجع 73–80

– فهرس الموضوعات.....81–84

ملخّص:

المناظرات النّحويّة دليل واضح على تطوّر علم النّحو العربي ، وذلك من خلال المسائل النّحويّة التي تقام في المجالس العلميّة ، إذ تنعكس شخصيّة المناقش ومقدرته المعرفيّة في طرح أفكاره مستندا بذلك على المنهج الوصفي التّحليلي ، ومن هنا جاءت دراستنا مبنيّة على فصلين نظري وتطبيقي ، افتتحناها بمدخل حول الموضوع ، ثمّ عرّجنا في الفصل الأوّل على مفاهيم اصطلاحيّة ، بعدها تناولنا نشأة النّحو العربي والمناظرات ، ثمّ تطرّقنا إلى أركان وشروط المناظرة أضف إلى ذلك الآداب والأنواع ، والأهمّية التي تكتسبها المناظرات، أمّا الفصل الثّاني فيتعلّق ببعض النّماذج من النّصوص النّحويّة مع ذكر أعلامها مركّزين على الحجج في شرح آرائهم تلوناه بخاتمة مبيّنين ما توصّلنا إليه من نتائج ، فقائمة المصادر والمراجع.

الكلمات المفتحايّة: المناظرة، المحاورة الجدل، النّحو، الخلاف....

résumé:

les débats grammaticaux sont une preuve claire du développement dela grammaire arabe, à travers les questions grammaticales qui se tiennent dans les conseils scientifiques, car la personnalité du débatteur et sa capacité cognitive se reflètent dans la présentation de ses idées sur la base de la approche analytique descriptive, et à partir de là, notre étude est basée sur deux chapitres théoriques et pratiques, que nous avons ouverts avec une introduction sur le sujet, puis dans le premier chapitre, nous avons examiné les concepts idiomatiques, après cela, nous avons traité de l'émergence de la grammaire arabe et débats, puis nous avons abordé les piliers et les conditions du débat, en plus de cela les manières et les types, et l'importance que les débats acquièrent.

Quant au deuxième chapitre: il concerne quelques exemples de textes grammaticaux, avec la mention des plus élevés d'entre eux, en se concentrant sur les arguments pour expliquer leurs opinions, et nous le suivons d'une conclusion montrant les résultats auxquels nous sommes parvenus, et nous terminons avec une liste de sources et de références.

Mots-clés : Surveillant, débat, grammaire, désaccord....